

ف. ح. (مجلس الوزراء) (مجلس الوزراء)

بعد الاطلاع على الفقرة (٢) من المادة (١٢٥) من الدستور وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٥٧/٧/٢٤ يصدر ارادتنا بوضع التعليمات التالية :

تعليمات الادارة العرفية المعدلة

رقم ١١ لسنة ١٩٥٧

- المادة ١ — يطلق على هذه التعليمات اسم (تعليمات الادارة العرفية المعدلة لسنة ١٩٥٧) وتقرأ مع تعليمات الادارة العرفية رقم ٨ لسنة ١٩٥٧ كتعليمات واحدة ويعمل بها من تاريخ العمل بتلك التعليمات .
- المادة ٢ — تعدل المادة السادسة من تعليمات الادارة العرفية رقم (٨) لسنة ١٩٥٧ باضافة الفقرة (ب) التالية اليها واعتبار ما جاء في المادة المشار اليها فقرة (أ) .
- (ب) — تطبق المحكمة العرفية العسكرية الخاصة في اجراءاتها الاحكام الواردة في المادتين (١١) و (١٥) من تعليمات الادارة العرفية رقم (١) لسنة ١٩٥٧

١٩٥٧/٧/٢٤

الحسين بن طهري

وزير الاشغال العامة	وزير الداخلية والدفاع	نائب رئيس الوزراء	رئيس الوزراء
بشارة غصيب	فلاح المدادحة	وزير الخارجية	ابراهيم هاشم
وزير الصحة والشؤون الاجتماعية	وزير المواصلات	وزير المالية	وزير الاقتصاد الوطني
جميل التوتنجي	هاشم الجبوري	انسطاس حنايا	خلوصي الحيري
وزير الزراعة والانشاء والتعمير	وزير العدلية	وزير التربية والتعليم	جمال طوفان
ماكس الفايز	علي الهنداوي		

الجمهورية العربية السورية للمملكة الاردنية الهاشمية

عمان : الخميس ٤ محرم ١٣٧٧ الموافق ١ آب ١٩٥٧ العدد ١٣٤٣

الفهرس

٦٧٥	نظام رقم (٢) لسنة ١٩٥٧ : نظام البعثات العلمية المعدل
٦٧٦	نظام رقم (١) لسنة ١٩٥٧ : نظام الانتقال والسفر المعدل
٦٧٨ - ٦٧٧	نظام رقم (١) لسنة ١٩٥٧ : نظام البريد والطرود البريدية المعدل
٦٧٩	نظام رقم (٢) لسنة ١٩٥٧ : نظام المصرف الزراعي المعدل
٦٨٦ - ٦٧٩	نظام بلدية عجور : صادر بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥
٧١٧ - ٦٨٦	نظام بلدية البيره : صادر بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥



مستند
الجمعية التشريعية الاردنية

١٨٥١

هكذا من المصحف

في (الحسين للعدل) و (الملك للعدول) (الجمهورية)

مقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٥٧/٧/٣

نأمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم (٢) لسنة ١٩٥٧

نظام البعثات العلمية المعدل

المادة ١ - يطلق على هذا النظام اسم (نظام البعثات العلمية المعدل لسنة ١٩٥٧) ويقرأ مع نظام البعثات العلمية رقم (١) لسنة ١٩٥٧ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصيلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ العمل بالنظام الاصيلي .

المادة ٢ - تلغى الفقرات (أ) و (ب) و (ج) من المادة (١٧) من النظام الاصيلي ويستعاض عنها بالفقرات التالية:-

- أ - يصرف له ريع راتبه وعلاواته اذا كان اعزب ولا يعمل احدا من افراد عائلته .
ب - يصرف له نصف راتبه وعلاواته اذا كان اعزب او متزوجا يعمل شخصين من افراد عائلته .
ج - يصرف له ثلاثة ارباع راتبه وعلاواته اذا كان اعزب او متزوجا يعمل اكثر من شخصين من افراد عائلته .

١٩٥٧/٧/١٣

الحسين بن طهري

وزير الدفاع والصحة والشؤون الاجتماعية	وزير الداخلية والاشغال العامة والمدنية	نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية	رئيس الوزراء
سليمان عبد الرزاق طوقان	فلاح المدادحة	سمير الرفاعي	ابراهيم هاشم

وزير الزراعة والانشاء والتعمير	وزير المالية والمواصلات	وزير الاقتصاد الوطني والزراعة والتعليم
عائكة القاين	انسطاس حناييا	خلوصي الخيري

في (الحسين للعدل) و (الملك للعدول) (الجمهورية)

مقتضى المادة (١٢٠) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٥٧/٦/٣٠

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١) لسنة ١٩٥٧

نظام الانتقال والسفر المعدل

المادة ١ - يطلق على هذا النظام اسم نظام الانتقال والسفر المعدل لسنة ١٩٥٧ ويقرأ مع نظام الانتقال والسفر رقم ٧ لسنة ١٩٥٣ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصيلي وكافة التعديلات التي طرأت عليه كنظام واحد ويعمل به من تاريخ العمل بالنظام الاصيلي

المادة ٢ - تعدل المادة (٢٨) من النظام الاصيلي باضافة الفقرة (ب) التالية اليها بعد ترقيم الفقرة الحالية بحرف (أ) :-

ب - اما موظفو السلك السياسي الذين ينقلون الى خارج المملكة فيحق لهم أن يتقاضوا مياومة عن (٢٠) ليلة بموجب التعريف المبينة في المادة السابقة .

١٩٥٧/٧/٣

الحسين بن طهري

وزير الدفاع والصحة والشؤون الاجتماعية	وزير الداخلية والاشغال العامة والمدنية	نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية	رئيس الوزراء
سليمان عبد الرزاق طوقان	فلاح المدادحة	سمير الرفاعي	ابراهيم هاشم

وزير الزراعة والانشاء والتعمير	وزير المالية والمواصلات	وزير الاقتصاد الوطني والزراعة والتعليم
عائكة القاين	انسطاس حناييا	خلوصي الخيري

هذا من الاصيل

قانون البريد والطرود الأردني رقم ١٠٨ لسنة ١٩٥٧

بمقتضى المادة (٢) من قانون اتفاقات البريد الدولية رقم ٣ لسنة ١٩٤١

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٥٧/٦/٣٠

أمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١) لسنة ١٩٥٧

نظام البريد والطرود البريدية - المعدل

صادر بمقتضى المادة (٢) من قانون اتفاقات البريد الدولية رقم ٣ لسنة ١٩٤١

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام البريد والطرود البريدية المعدلة لسنة ١٩٥٧) ويقرأ مع نظام البريد والطرود البريدية رقم ٢ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه فيما يلي بالنظام الأصلي كنظام واحد ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

المادة ٢ - تلغى المادة ٢٩ من النظام الأصلي ويستعاض عنها بالمادة التالية :-

المادة ٢٩ - إذا فقدت رسالة مسجلة فلمرسلها أو المرسل إليه بتفويض من المرسل الحق بتعويض قدره اثنا عشر فرنكاً ونصف ذهباً أو ما يعادله من العملة الأردنية عن المراسلات المصدرة من وإلى داخل المملكة ومصالح الاتحاد البريدي العربي وخمسة وعشرون فرنكاً ذهباً عن المراسلات المصدرة من وإلى البلاد المنظمة للاتحاد البريدي العالمي

المادة ٣ - تضاف الفقرة التالية التي تحمل اسم الفقرة (و) للمادة ١٠٣ من النظام الأصلي

« يجوز قبول طرود محتوية على أوراق اشغال يقل وزنها عن ٢ كيلو غرام وعبوات تجارية محدود ٥٠٠ غرام وكذلك مطبوعات لا يتجاوز وزنها ٣ كيلو غرام والمطبوعات اذا كانت عبارة عن مجلد واحد لا يتجاوز وزنها ٥ كيلو غرام

المادة ٤ - تضاف الفقرة التالية والتي تحمل اسم الفقرة (ي) للمادة ١٠٤ من النظام الأصلي

« فرائض الحلاقة المستوردة وكذلك الشعر والخبر المستعمل في صنع فرائض الحلاقة ما لم تكن مصحوبة بشهادة من الإدارة المختصة في الجهة الواردة منها تفيد تطهيرها تطهيراً كافياً لازالة ما بها من جراثيم الجرمة الخبيثة ويضيق لمصلحة البريد أو ادارة الصحة العامة مع وجود الشهادة المشار إليها ان توقف تسليم محتويات الطرود للمرسل إليه من اجل فحص البكتريولوجي »

المادة ٥ - تضاف الفقرة التالية الى آخر المادة (١٠٥) من النظام الأصلي

« ما خالف نص الفقرة (ي) تلتف محتويات الطرود اذا اعتبرت موبوءة بجراثيم الجرمة الخبيثة ويجوز مع ذلك إعادة الطرود المذكورة الى الجهة الواردة منها على نفقة المرسل إليه

المادة ٦ - تلغى المادة (١٠٨) من النظام الأصلي ويستعاض عنها بالمادة التالية : « المادة - ١٠٨ - لمصلحة البريد في المملكة وفي البلاد المرسل إليها الحق باستيفاء رسم تخليص عن كل طرد بريدي خاضع للرسوم الجمركية لا يتجاوز (٨٠) ساتيناً ذهباً أو ما يعادله من العملة الأردنية ويستثنى من هذا الرسم المصالح الحكومية »

المادة ٧ - تضاف المادة التالية بعد المادة (١١٠) من النظام الأصلي

« مادة ١١٠ مكررة : تعفى الطرود الواردة لمصالح الحكومة ورجال الجيش العامل من رسوم الاحتفاظ وتعفى ايضاً الطرود الداخلية المعادة للمرسل اليهم »

المادة ٨ - تضاف المادة التالية بعد المادة (١١١) من النظام الأصلي

« مادة ١١١ مكررة : لمصلحة البريد الحق باستيفاء رسوم جديدة على الطرود الداخلية والخارجية المطلوب تحويلها من جهة الى اخرى داخل المملكة وكذلك عن الطرود الداخلية التي لم تسلم وتعاد الى مرسلها وذلك وفقاً لتعريف اجور الطرود الداخلية »

المادة ٩ - تضاف المادة التالية بعد المادة ١١٣ من النظام الأصلي :-

« مادة ١١٣ مكررة : يجوز لمرسل الطرد ان يرفق طرده المودع لداخل المملكة وخارجها بعلم التسليم مقابل الرسم المعين في التعريف على ان يعاد علم التسليم اليه مظهراً بتوقيع مستلم الطرد (بعض البلاد الاجنبية لا تجيز هذه المعاملة ويمكن معرفة اسمائها من مكاتب البريد »

المادة ١٠ - تضاف المادة التالية بعد المادة ١١٨ من النظام الأصلي

« مادة ١١٨ مكررة » تلغى الرسوم الجمركية عن الطرود اذا كانت متعلقة بطرد :-

أ - معاد لمصدره .

ب - اهل المرسل بيان كيفية التصرف به .

ج - اتلف بسبب العوارة التامة لمحتوياته .

د - اعيد تصديره الى بلد آخر خارج المملكة .

هـ - فقد أو اصابته عوارة اثناء حوزته .

١٩٥٧/٧/٣

الحسين به طرول

وزير الدفاع والصحة	وزير الداخلية والاشغال	نائب رئيس الوزراء	رئيس الوزراء
سليمان عبد الرزاق طوقان	فلاح المداحنة	سمير الرفاعي	ابراهيم هاشم

وزير الزراعة والانشاء	وزير المالية والمواصلات	وزير الاقتصاد الوطني
ماكس الفايز	انسطاس حنانيا	والدية والتعليم خلوصي الحسيري

هذا من الأصل

قرر مجلس الوزراء الموافقة على نظام المصرف الزراعي المعدل لسنة ١٩٥٧ بشكله التسالي وقد اقترن بالتصديق الملكي السامي .

نظام رقم (٢) لسنة ١٩٥٧

نظام المصرف الزراعي المعدل

المادة ١ — يسمى هذا النظام (نظام المصرف الزراعي المعدل لسنة ١٩٥٧) ويقرأ مع نظام المصرف الزراعي المؤرخ في ١٢ ميس سنة ١٣٣٣ و ٢٠ رجب سنة ١٣٣٥ المشار إليه فيما يلي بالنظام الاصلي وكافة التعديلات التي طرأت عليه كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ — تعدل المادة (٢٥) من النظام الاصلي باضافه الجملة التالية الى آخرها « الا اذا بلغت مساحتها (٥٠) دونما في الاراضي البعل و (٣٠) دونما في الاراضي السقي » .

١٩٥٧/٧/٣

الحسين بن طمرل

وزير الدفاع والصحة والشؤون الاجتماعية سليمان عبد الرزاق طوفان	وزير الداخلية والاشغال العامة والعدلية فلاح للداده	نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية سمير الراعي	رئيس الوزراء ابراهيم هاشم
وزير الزراعة والانشاء والتعمير عاصف الفايز	وزير المالية والمواصلات انسطاس حنا تيا	وزير الاقتصاد الوطني والتربية والتعليم خلوصي الخوري	

نقح (طبع) للملك كروي (المكتبة للدراسات والبحوث)

بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٥٧/٧/١٤ ناصر بوضع النظام الآتي : —

نظام بلدية عجلون

صادر بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥

المادة ١ — يسمى هذا النظام (نظام بلدية عجلون لسنة ١٩٥٧) ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ — يكون للالفاظ والعبارات التالية الواردة في هذا النظام المعاني المخصصة لها فيه الا اذا دلت القرينة على غير ذلك .

تعني لفظة (المجلس) وعبارة (مجلس البلدية) مجلس بلدية عجلون ، وتعني عبارة (منطقة البلدية) منطقة بلدية عجلون .

وتشمل لفظة (الشارع) كل طريق أو زقاق أو مدرج أو ممر أو ممشى أو ساحة أو درب أو جادة نافذة مسلك الجمهور حق السير فيها وتعتبر جميع الاقنية والمصارف والمجاري والمزلاقات والحفر الكائنة على جانب أي شارع قسماً من ذلك الشارع وتشمل لفظة (المالك) الشخص الذي يملك أو يتقاضى إيجار أي ملك سواء لحسابه الخاص أو بصفته وكيلًا أو شريكًا أو قبا على أي شخص له حق أو منفعة في ذلك وتشمل لفظة (المالك) الابنية والارض على اختلاف وجوه استعمالها وأنواعها مسورة كانت أم غير مسورة مسكونة أم خالية مبنيًا عليها أم غير مبني عامة أم خاصة .

وتعني لفظة (لوحة) كل اعلان يعرض على مسكن شخص أو مكتبه أو محل عمله ويضمن اسم ذلك الشخص أو نوع العمل أو المهنة التي يتطاولها وتشمل أية اشارة أو كتابة تكتب على لوحة أو تنقش على حجر أو تكتب عليه .

وتشمل لفظة (اعلان) كل اعلان يكتب على جدار أو على ورقة أو ورق مقوى أو خشب أو زجاج أو معدن يعلق ويعرض على مسكن شخص أو مكتبه أو محل عمله ويضمن اسم الشخص فقط أو نوع العمل أو المهنة التي يتطاولها .

الفصل الاول

الشوارع والارصفة وصيانتها

المادة ٣ — يعتبر المجلس مسؤولاً عن فتح الشوارع وانشائها وصيانتها وتجميلها ضمن حدود منطقة بلدية عجلون .

المادة ٤ — عندما يتخذ مجلس البلدية قراراً بانشاء شارع عمومي لأول مرة يعتبر اصحاب الاملاك الواقعة على ذلك الشارع مكلفين بدفع قسم من نفقات هذا الانشاء ويحدد المجلس نسبة اشراك اصحاب الاملاك في النفقات الى الحد الذي يراه عادلاً وتقسم هذه النفقات بين المالكين بنسبة طول واجهة الاملاك القائمة اليهم والملاصقة لذلك الشارع .

المادة ٥ — تدفع الى صندوق بلدية عجلون كافة النفقات التي يقرر المجلس تحصيلها من اصحاب الاملاك بمقتضى هذا النظام ويحق للمجلس ان يستوفي سلفاً من المالكين نسبة لا تزيد عن عشرين في المئة من النفقات المقدرة ويقسط الباقي بعد اتمام العمل على اقساط يحددها المجلس على ان يتم دفعها خلال مدة لا تزيد عن السنتين .

المادة ٦ — تحصيل النفقات من المالكين بمقتضى هذا النظام بالطريقة التي تحصل فيها الضرائب والرسوم البلدية

المادة ٧ — اذا اريد تبليغ إخطار أو إشعار أو مستند بمقتضى هذا النظام الى مالك ملك بصورة مشتركة وكانت المالك أو أحد الشركاء أو أكثر هؤلاء الشركاء مجهول محل الإقامة أو يصدر تبليغه يجوز للمجلس ان ينشر ذلك الاشعار او الاخطار في إحدى الجرائد المحلية ويعتبر ذلك الاعلان قد بلغ تبليغاً قانونياً بعد مضي عشرة ايام من تاريخ نشره .

هكذا من الشوارع

المادة ٨ — يعتبر الشخص انه ارتكب فعلاً من الأفعال اذا كان قد قام بالفعل بنفسه او بواسطة خادمه او احد افراد عائلته ممن يعيش معه او اذا كان قد اذن لشخص بالقيام به سواء أكان ذلك الشخص مستخدماً لديه ام لم يكن .

المادة ٩ — كل من :

١ - أ - بني أو أنشأ أو أقام حائطا أو سياجا أو عموداً أو أي عائق آخر في أي شارع أو في أي قسم منه .
ب - غطى أو أعاق أي مجرى أو مصرف أو قناة واقعة في أي شارع عام .

ج - وضع صندوقاً أو طرداً أو آلة أو بضائع أو أية مواد أخرى في أي شارع أو تسبب في وضعها بصورة تمنع عمال البلدية من التنظيف وتؤخرهم عن القيام به أو تعطل أو تعيق حركة السير في الشارع زيادة عن الوقت المعقول لتحميل ذلك الصندوق أو البضائع أو المواد أو انزالها يعتبر انه ارتكب مخالفة .

٢ - يجوز لرئيس البلدية أو من ينوبه بذلك إزالة ذلك العائق واستيفاء جميع النفقات التي تصرف في ذلك السبيل من الشخص الذي أقام أي عائق من هذه العوائق كما يحق للرئيس أو من ينوبه بذلك إصدار الأمر للشخص المذكور بإزالة ذلك العائق من الشارع العام .

٣ - ليس في هذه المادة ما يمنع المجلس من أن يسمح خطياً بأقامة إنشادات مؤقتة في أي شارع بإذن الأعياد والاحتفالات .

المادة ١٠ - ١ - لا يجوز لأي شخص أن يضع أية مادة من مواد البناء في أي شارع أو أن يحفر حفرة أو خندقاً إلا بعد الحصول على تصريح خطي من مراقب الابنية وموافقة رئيس المجلس أو من ينوبه بذلك ويجب أن يتضمن ذلك التصريح الشروط الواجب مراعاتها في وضع تلك المواد أو حفر تلك الحفرة أو الخندق مع بيان المساحة المراد اشغالها ومدة العمل بالتصريح .

٢ - إذا صدر مثل هذا التصريح إلى شخص ما وجب عليه أن يقيم سياجا وإقياً حول المواد أو الحفرة أو الخندق على نفقته الخاصة وأن يبقى ذلك السياج قائماً إلى أن ترفع تلك المواد من الشارع أو تطمر الحفرة أو يؤمن الناس خطر السقوط بوضعه حول ما ذكر نوراً كافياً خلال الليل ويجوز لرئيس المجلس أو من ينوبه بذلك سحب التصريح إذا ثبت لديه وجود أسباب استثنائية تبرر ذلك وللمتضرر أن يعترض على ذلك لدى المجلس البلدي .

٣ - كل من وضع مواد أو حفر حفرة أو خندقاً دون الحصول على تصريح أو تخلف عن إقامة سياج أو لم يضع نوراً كافياً حول المواد أو الخندق أو تخلف عن إزالة تلك المواد أو تطمر تلك الحفرة أو تأمين الناس خطر السقوط أو بعد سحبه منه يعتبر انه ارتكب مخالفة ويجوز للرئيس بعد انتهاء المدة المضرورة أن يطمر أو يسمح بطمر تلك الحفرة أو الخندق وأن يستوفي جميع النفقات من الشخص المتخلف .

المادة ١١ - ١ - يجوز للمجلس إذا رأى أن أي بناء أو بئر أو حفرة أو أي مكان آخر يشكل خطراً على الجمهور لنقص في ترميمه أو صيانته أو تهديمه أو لأي سبب آخر أن يرسل إخطاراً خطياً إلى مالكه ينذره بتصليحه أو وقايته أو إقامة سياج حوله في الحال يمنع الخطر الناشئ عنه .

٢ - كل مالك تخلف دون سبب معقول عن العمل بما كلف به بالإنذار المبني عليه يعتبر انه ارتكب مخالفة ويجوز للمجلس أن يقوم بإصلاحه أو وقايته أو إقامة سياج حوله وأن يستوفي جميع النفقات والمصاريف التي يتكبدها في هذا السبيل من مالك تلك الابنية أو البئر أو الحفرة أو المكان الآخر .

المادة ١٢ - ١ - كل من عطل أو شوه أو أزال سطح شارع من الشوارع أو رصيفه أو الحلق به ضرراً أو أجرى تغييرات فيه على أي وجه آخر دون أن يكون قد حصل على تصريح خطي بذلك من رئيس المجلس أو من ينوبه بذلك يعتبر انه ارتكب مخالفة .

٢ - يجوز لرئيس المجلس أو من ينوبه بذلك صلاحية إصدار هذا التصريح إلى أي شخص مقيداً بالشروط التي يستصوبها المجلس .

٣ - يجوز للمجلس أن يصلح سطح أي شارع شوه على الوجه الآنف الذكر وبزبل الضرر اللاحق به كما يجوز له أن يستوفي جميع النفقات التي يتكبدها في هذا السبيل من الشخص المسؤول .

المادة ١٣ - إذا لحق ضرر طارئ وغير مقصود بشارع من الشوارع العامة أو بأي قسم منه بسبب خفريات أجريت في أرض متاخمة لذلك الشارع يجوز لرئيس المجلس أو من ينوبه بذلك أن يبلغ مالك الأرض التي أجريت فيها الخفريات أو الشخص الذي قام بها إنذاراً يكلفه به لإصلاح الضرر الذي لحق بالشارع وإذا تخلف ذلك الشخص عن القيام بما كلف به في الإنذار يجوز للمجلس أن يقر إصلاح الضرر المتسبب عن الخفريات ويستوفي المصاريف التي يتكبدها في ذلك السبيل من مالك الأرض أو المسبب للضرر .

المادة ١٤ - إذا وجد أن أي رصيف أو قسم من الرصيف يؤلف قسماً من شارع ولم يسد سطحه ولم يرصف أو تحفر أقبية أو مصارف فيه بصورة لا يرضى بها المجلس البلدي يجوز للمجلس أن يرسل إخطاراً خطياً أو ينشر إعلاناً في إحدى الصحف المحلية إلى المالكين في ذلك الشارع أو أي قسم منه يكلفهم فيه تسوية الرصيف ورصفه وحفر أقبية ومصارف فيه خلال المدة التي تعين في الإخطار وبالصورة والمواد التي يعينها المجلس بناء على اقتراح المهندس المختص .

المادة ١٥ - إذا لم يشرع في العمل حسب المواصفات المطلوبة خلال المدة المعينة في الإخطار والإعلان أو شرع فيه ثم أوقف لمدة تزيد عن شهر يجوز للمجلس أن يتم العمل بنفسه إذا استصوب ذلك على نفقة الملاكين .

المادة ١٦ - يدفع المالكون نفقات إنشاء الرصيف حسب امتداد عقاراتهم على طول الرصيف بالنسبة التي يعينها مجلس البلدية وفي حالة تخلفهم عن الدفاع تحصل منهم بالطريقة التي تحصل بها ضرائب ورسوم البلدية .

المادة ١٧ - ١ - يمنع أي شخص من أن يطرح أو يضع أية فاذورات أو مواد كسرية أخرى في أية طريق أو ساحة .

٢ - أن يلي أية قنات أو مياه قدره أو أشياء أخرى على أية طريق أو ساحة على وجه يسبب ضرراً لعابر السبيل .

٣ - أن يضع أو يتسبب في وضع أي مظله أو غطاء أو شيء بارز آخر فوق أية طريق أو على عازاته إلا إذا كان كل جزء من تلك المظله أو الغطاء أو الشيء الآخر مرتفعاً بمالا يقل عن مترين ونصف .

هذا من الإخطار

١ - أن يد أمة اسلاك او ما شابهها من الادوات فوق أية طريق أو يتسبب في مدها دون أن ينال تصريحاً خطياً من رئيس المجلس .

٥ - أن يوقف أية سيارة أو عربة أو دراجة في الطريق مدة اطول من اللازم لوضع البضاعة فيها أو انزالها منها .

٦ - أن يحفر أية طريق أو يسبب باجراء حفريات فيها دون أن ينال تصريحاً بذلك من رئيس المجلس

٧ - أن يتخلف عن تسييج أية حفريات اجراها في الطريق أو عن وضع نور بجانب الحفريات بعد غروب الشمس لتفنيه المارة .

٨ - أن يعرض لأية علامة من علامات البلدية أو اعلان من اعلاناتها أو مصباح من مصابيح الطرق أو شجرة مفروسة على جانب أي طريق أو يلحق ضرراً بأي شيء من الاشياء التابعة للبلدية .

الفصل الثاني

اللوحات والاعلانات

المادة ١٨ - تستوفي رسوم اللوحات والاعلانات سنوياً من كافة المكلفين بها في المنطقة البلدية على ثلاث درجات وتصنف بقرار من المجلس البلدي بالنسبة التالية :

فلس	دينار
٠٠٠	١
٥٠٠	درجة ثانية
٣٠٠	درجة ثالثة

الفصل الثالث

رسوم ذبح الحيوانات

المادة ١٩ - يستوفي المجلس البلدي مباشرة او بواسطة متعهدين الرسوم التالية عن المواشي والحيوانات التي تذبح ضمن منطقة بلدية عجولون على الشكل التالي .

أ - عن كل رأس من الضأن او الماعز الكبير	١٠٠ فلس
ب - عن كل رأس من صغار الضأن او الماعز	٥٥٠ -
ج - عن كل رأس من البقر او صغار الابل	٥٥٠ -
د - عن كل رأس من المعجل او الخنزير	٢٥٠ -
هـ - عن كل رأس من الجاموس او الجمل	٧٥٠ -

الفصل الرابع

رسوم بيع الخضار والفواكه

المادة ٢٠ - لا يجوز لأي شخص غير مرخص من البلدية أن يبيع أو يعرض للبيع بالجملة أو بالفرق أية فاكهة أو خضار ضمن حدود منطقة البلدية إلا في سوق الحسبة المخصص من قبل المجلس البلدي لهذه الغاية .

المادة ٢١ - يستوفي المجلس البلدي مباشرة أو بواسطة الملتزم عن الفواكه او الخضار الطازجة والبطيخ والامبار الحمضية واللخنة والشمام من أي شخص يجلبها الى اسواق البلدة أو يجلبها للبيع بالجملة أو بالفرق الى أي حانوت أو أي مكان اخر ضمن منطقة البلدية حتى ولو كان ذلك الشخص هو صاحب الرخصة الرسوم التالية :-

فلس	دينار
٢٠٠	عن مشتعلات كل صندوق أو بوكس أو سلة لا يزيد وزنها على ١٥ كغم
١٠٠	عن مشتعلات كل صندوق أو بوكس أو سلة لا يزيد وزنها عن ١٠٠ كغم
٥٠٠	عن كل حمل بهم من الخضار والفواكه على اختلاف أنواعها .
٨٠٠	عن كل حمل بغل أو كديش من الخضار والفواكه على اختلاف أنواعها
١٠٠٠	عن كل حمل جل من الخضار والفواكه على اختلاف أنواعها .
٥٩٠	عن كل ٢٥٠ كغم تنقل بواسطة السيارات
٥٥٠	عن كل حمل بهم من الخبيرة او البقول البرية ولا يؤخذ عليها رسوم موزونات

الفصل الخامس

رسوم القبان والموزونات

المادة ٢٢ - يستوفي المجلس البلدي مباشرة او بواسطة الملتزم من الشاري رسم موزونات عن الموزونات التالية ومن الشخص الذي يجلبها الى اسواق البلدية او الاماكن الاخرى ضمن منطقة البلدية أو لأي دكان أو حانوت بقصد البيع بالجملة أو بالفرق ولو كان الذي يجلبها هو صاحب الحانوت أو الدكان الصادرة رخصة المحل باسمه الرسوم التالية .

فلس	دينار
٠٠٠	١
٥٥٠	عن كل حولة سيارة تراك من الحطب او الخشب ومشتقاتها او الحصر أو اللبن او جفت الزيتون او حب الزيتون او الملح او الكلس .
٥٥٠	عن كل سيارة ترك من الخضار والفواكه والامبار الحمضية على اختلاف أنواعها .
١٥٠	عن كل حمل جل من الفحم
٥٥٠	عن كل حولة سيارة ترك من الحبوب ومشتقاتها او الفحم خرجت من منطقة بلدية عجولون بقصد البيع .

هكذا من الأشجار

فلس	دينار
١٠٠	عن كل حمل حمل من الخضار والفواكه والثمار الحمضية والحبوب ومشتقاتها أو البصل أو الثوم الناشف .
٢٠	عن كل حمل حمل من البصل أو البهم من الخضار والفواكه والثمار الحمضية أو حب الزيتون أو البصل أو الثوم الناشف أو الحطب أو الخشب ومشتقاتها .
٥٠	عن كل حمل حمل من التبن أو الحطب أو الخشب ومشتقاتها أو حب الزيتون أو الحنظل أو الملح أو الكلس .
١٠٠	عن كل حمل حمل من القمح أو من الدخن البلقاوي أو الجليد أو الزيت أو القطن أو التبن المجفف .
٧٥٠	عن كل حوالة سيارة تقل عن نصف حمولتها المقررة من الخضار والفواكه والثمار الحمضية على اختلاف أنواعها .
٧٥٠	عن كل حوالة سيارة تقل عن نصف حمولتها المقررة من الحطب أو الخشب أو الزيتون أو الكلس أو الملح أو الحبوب على اختلاف أنواعها ومشتقاتها أو القمح .
١٠٠	من كل شوال من حب السمك يخرج من منطقة البلدية .
٢٠	عن كل شوال من الحبوب أو الدباغ على اختلاف أنواعه واجناسه .
٦٠	عن كل شوال من الحنطة ومشتقاتها والحبوب على اختلاف أنواعها ومشتقاتها لا يتجاوز وزنه (١٠٠) كيلو غرام .
١٠	عن كل شوال من الحنطة ومشتقاتها والحبوب على اختلاف أنواعها ومشتقاتها لا يتجاوز وزنه (٥٠) كيلو غرام .
١٠	عن كل سلة أو صندوق أو بوكس أو مكثفة لا يزيد وزنها على ١٥ كغم .
٥	عن كل سلة أو صندوق أو بوكس أو مكثفة لا يزيد وزنها على ١٠ كغم .
٨٠	عن كل تنكة من الجبن لا يزيد وزنها على ١٥ كغم .
٥	عن كل ٣ كغم زيت زيتون أو الصابون البلدي .
١٠	عن كل ٣ كغم سمك بلقاوي أو الصوف أو شعر الماعز .
١٠	عن كل جلد من جلود الشاة أو الماعز صغيرة ام كبيرة .
٤٠	عن كل جلد من جلود البقر أو الابل صغيرة ام كبيرة .

المادة ٢٣- لا يشمل هذا النظام الحنطة ومشتقاتها أو الحبوب على اختلاف أنواعها أو الزيت أو حب الزيتون أو السمن البلقاوي أو الجليد الذي يستورد من الأهلين إلى التجار والأهلين لتسديد ديونهم بل يعقون من رسوم الموزونات والقيان عن المواد المار ذكرها .

الفصل السادس

رسوم بيع المواشي والحيوانات

المادة ٢٤- يجوز لأي شخص أن يبيع أو يعرض للبيع أية أغنام أو مواشي أو حيوانات ضمن منطقة البلدية باعتبار حوض منطقة البلدية سوقاً عاماً بالمعنى المقصود من هذا النظام .

المادة ٢٥- يستوفى من الشاري لمقعة صندوق البلدية ٢٪ اثنين بالمائة من أثمان الأغنام والمواشي والحيوانات التي تباع ضمن منطقة البلدية .

الفصل السابع

مواد شتى

المادة ٢٦- كل من عارض أو مانع أو أفاق أي موظف من موظفي البلدية عن القيام بواجبه يعتبر انه ارتكب مخالفة .

المادة ٢٧- كل من ارتكب مخالفة لأي حكم من احكام هذا النظام يعاقب بغرامة لا تتجاوز الخمسة دنانير وتعرض عليه غرامة اضافية لا تزيد عن دينار واحد عن كل يوم تستمر فيه المخالفة بعد الادانة .

المادة ٢٨- يلغى أي نظام سابق يتعلق ببلدية عجولون الى المدى الذي تتعارض فيه احكامه مع احكام هذا النظام .

١٩٥٧/٧/١٤

الحسين بن طمرل			
وزير الاشغال العامة	وزير الداخلية والدفاع	نائب رئيس الوزراء	رئيس الوزراء
بشارة غصيب	فلاح المدادحة	سمير الرفاعي	ابراهيم هاشم
وزير الصحة والشؤون الاجتماعية	وزير المواصلات	وزير المالية	وزير الاقتصاد الوطني
جميل التوتنجي	هاشم الجيومعي	انسطاس حنايا	خلوصي الخيري
	وزير الزراعة والانشاء والتعمير	وزير العدلية	وزير التربية والتعليم
	عاكف القايز	علي الهنداوي	جمال طوقان

في مدينة القدس الشريف والمدينة المنورة

بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٥٧/٦/٣٠
نأمر بوضع النظام الآتي :

نظام بلدية البيرة

صادر بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥

المادة ١- يطلق على هذا النظام اسم « نظام بلدية البيرة لسنة ١٩٥٧ » ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

هذا من الأصل

المادة ٢ - يكون للالفاظ والمعارات التالية الواردة في هذا النظام، المعاني المخصصة لها أدناه الا اذا دللت القرينة على خلاف ذلك :

أ - تعني لفظة باقطة أو آرمة - كل اعلان يعرض على مسكن شخص أو مكتبه أو محل عمله ، ويتضمن اسم ذلك الشخص فقط أو نوع عمله أو مهنته أو حرفته التي يتعاطاها في ذلك العقار أو بيان الغاية الأخرى التي يستعمل العقار من أجلها أو اسم ذلك الشخص مع أي بيان أو اعلان كهذا وتشمل أية إشارة أو كتابة تنقش أو اعلانات تكتب أو تنقش أو تعلق على الجدران الخارجية لأي عقار مشيرة الى نوع العمل أو الحرفة أو المهنة التي تمارس في ذلك العقار

ب - تعني لفظة اعلان - كل اعلان أو صورة أو نقش أو رسم ، أو تصميم أو صورة شمسية تعرض في أي مكان من الامكنة العامة ، على ورقة أو ورق مقوى ، أو خشب أو زجاج أو معدن أو غير ذلك كما تعني النسخة المأخوذة من أي اعلان ، وتشمل هذه اللفظة كل اعلان ينار بالكهرباء أو بأية طريقة أخرى وكل شريط سينمائي يعرض في مكان عام ، خلاف الملاهي العمومية المرخصة حسب الاصول ، غير انها لا تشمل الياقظات أو الارماط .

ج - وتعني عبارة انشاء الشوارع حفر ارض الشارع وتعبئة الجور الموجودة فيه وتسوية سطحه ورصفه وتعبئته وحفر الخنادق فيه لتصرف مياهه السطحية . وتشمل أيضاً الاشغال اللازمة لجعل الشارع متساوياً مع الشوارع المجاورة له من حيث درجة الانحدار والمستوى وانشاء و/أو ارفع الجدران الواقية وجدران الحدود والقيام بأية اشغال في الملك المتاخم للشارع تعتبر ضرورية لانشاء الشارع ، كما تشمل أي توسيع يجري في جانبي الشارع بغض النظر عن مساحة التوسيع .

د - تعني لفظة بناءة - كل بناءة مبنية من الحجر أو الاسمنت (الباطون) أو اللبن أو الحديد أو الخشب أو الصفيح (التنك) أو أية مادة أخرى ، وتشمل أيضاً اساس اية بناءة كهذه ، أو أي حائط من حيطانها أو سقفها أو مدخنة أو رواق أو شرفة أو رفرف (فرنيش) أو صنف تابع لها ، وكل قسم منها أو شيء ملحق بها وكل حائط أو سياج أو انشاء آخر يحيط بأرض أو قائم على حدود ارض فناء أو يقصد به ان يحيط بذلك الارض والفناء أو أن يحدده .

هـ - وتشمل لفظة حيوان - الطيور

و - تعني لفظة رصيف - المساحة الكائنة بين حد الشارع وحد طريق السيارات من الجهة نفسها ، بما في ذلك حجارة الشك والفناء الكائنة بين تلك المساحة وحد طريق العربات .

ز - تعني عبارة رئيس البلدية - رئيس بلدية البيرة أو الشخص الذي يملك صلاحية القيام بمهام منصبه

ح - تعني لفظة ساحة - أي ساحة تقع ضمن حدود منطقة بلدية البيرة أو منطقة تنظيم المدينة احتفظ بها كساحة بموجب مشروع تنظيم معمول به الآن أو أي مشروع تنظيم يوضع موضع العمل فيما بعد كما تشمل أية أرض لم يتناولها الانشاء والعمران .

ط - تعني لفظة ساكن - الساكن في البناء بالفعل ، وتشمل المستأجر والمستأجر الفرعي .

ي - تعني عبارة شارع عام - كل طريق أو زقاق أو ساحة أو عمر أو جسر أو مدرج نافذ كان أو غير نافذ يملك الجمهور حق السير فيه وتعتبر جميع الاقنية والمصارف والخنادق الواقعة على جانبي أي شارع كهذا قسماً من ذلك الشارع .

ك - وتعني عبارة عربة قفل - اية عربة يد أو عجلة أو أية وسيلة أخرى من وسائل النقل التي تدار باليد أو تجرها الحيوانات والتي تدار بالقوى الميكانيكية وتستعمل في نقل السلع .

ل - تعني عبارة لحو عمومي - كل لحو يجري ضمن منطقة البلدية ويباح للجمهور حضوره مقابل دفع رسم الدخول ، وتشمل على الاخص ابقاء اللغات المقصودة من هذا النظام ، التمثيل المسرحي والسناي والسرك والحفلات الموسيقية والرقص ولحقتها لا تشمل المحاضرات أو المناظرات التي تكون غايتها الرئيسية التعليم ، حتى ولو استعملت الصور أو غيرها في ابضاح تلك المحاضرات أو المناظرات .

م - تعني عبارة مأمور الصحة - أي طبيب صحة أو مراقب شؤون صحية أو مفتش صحة أو مهندس تابع لمجلس البلدية أو أي موظف آخر عينه المجلس للتفتيش أو مراقبة الشؤون الصحية في المدينة .

ن - تعني لفظة مالك - الشخص الذي يتقاضى بدل إيجار أو ربح أي عقار في أحوال يعتبر معها المالك المعروف لذلك العقار أو وكيل المالك سواء أكان هو المتصرف بذلك العقار أو كان العقار مسجلاً باسمه ، أم لم يكن .

س - تعني عبارة المجلس البلدي أو البلدية - مجلس بلدية البيرة أو لجنة البلدية التي تحمل محله حسب قانون البلديات .

ع - تعني عبارة مدير اللو - الشخص الذي صدرت باسمه رخصة اللو العمومي وتصرف في غيابه الى أي شخص يجري اللو العمومي تحت اشرافه أو غنيته أو ادارته أو صاحب البناءة التي يجري فيها اللو العمومي وإن كانت الرخصة صادرة باسم شخصين أو أكثر فيكون كل واحد منهم مسئولاً على انفراد وبالتضامن والتكافل مع الآخرين عن تنفيذ هذا النظام .

ف - تعني عبارة معتمد المجلس - أي موظف من موظفي المجلس البلدي يناط به القيام بعمل تنفيذاً لاحكام هذا النظام .

ص - تعني عبارة مفتش اللحوم - الشخص الذي يعينه المجلس البلدي للتفتيش على الذبائح واللحوم .

ق - تعني عبارة المهندس - المهندس البلدي لبلدية البيرة .

ر - تعني عبارة منطقة البلدية - منطقة بلدية البيرة .

الفصل الاول

الشوارع

١ - انشاء الشوارع

المادة ٣ - يعتبر المجلس البلدي مسؤولاً عن فتح الشوارع العامة وإنشائها وصيانتها وتنظيمها ضمن حدود منطقة البلدية وفقاً لأي مشروع هيكلية أو تنظيمي نافذ المفعول .

المادة ٤ - أ - يعتبر أصحاب الاملاك الواقعة ضمن منطقة البلدية عند فتح الشارع لأول مرة مكلفين بدفع قسم من نفقات انشاء الشوارع المتاخمة لاملاكهم

هذا من الأصل

ب- يحق للمجلس البلدي أن يعين نسبة اشتراك أصحاب الاملاك في النفقات المتوّه عنها آتفا الى الحد الذي يراه عادلا على أن لا يزيد ما يكلف المالكون بدفعه عن خمسين بالمئة من مجموع النفقات وتقسم هذه النفقات بين المالكين بنسبة طول واجهات املاكهم الملاصقة للشارع العام .

المادة ٥ - تدفع الى صندوق البلدية كافة النفقات وعوائد التنظيم التي يقرر المجلس أو لجنة التنظيم المحلية بمحصولها من أصحاب الاملاك بمقتضى هذا النظام أو بمقتضى قانون تنظيم المدن والقرى ويحق للمجلس أن يستوفي سلفاً من أصحاب الاملاك نسبة لا تزيد على ٢٥٪ من النفقات المقدرة ويدفع الباقي بعد اتمام التعيد والتجديد.

المادة ٦ - اذا لم يقر المجلس بفتح الشارع وتعييده خلال ستة أشهر من تاريخ القرار المتخذ بهذا الخصوص فيرتب عليه إعادة ما يكون قد حصله من أصحاب الاملاك المتأخرين للشارع .

٢ - صيانة الشوارع

المادة ٧ - ١ - يعتبر مخالفا لهذا النظام كل من :

أ - بني أو أنشأ أو أقام أو أبغى حائطا أو سياجا أو عموداً أو أي عائق آخر في أي شارع أو في أي قسم منه أو

ب- غطى أو أعاق مجرى مكشوفاً أو مصرفاً أو قناة واقعة على جانب أي شارع عام أو

ج- وضع صندوقاً أو طرداً (باله) أو بضائع أو أية مواد أخرى في أي شارع أو تسبب في وضعها فيه ، بصورة تمنع عمال البلدية من التنظيف أو تؤخرهم عن القيام به ، أو تعطل أو تعوق حركة السير في الشارع وقتاً أطول مما هو ضروري بالقدر المعقول لتحميل ذلك الصندوق أو البضائع أو المواد أو انزالها .

٢ - اذا ظهر في اية حالة من الاحوال ان صندوقاً أو طرداً (باله) أو بضائع أو أية مواد أخرى قد نقلت من بناية أو أرض ووضعت في شارع عام خلافاً لهذه المادة ، يعتبر مشغل تلك البناية أو الأرض انه هو الذي ارتكب المخالفة ، الى ان يقيم الدليل على خلاف ذلك .

٣ - ليس في هذه المادة ما يمنع المجلس من ان يسمح خطياً بإقامة إنشاءات مؤقتة في أي شارع أيام الاعياد والاحتفالات العامة .

المادة ٨ - ١ - لا يجوز لأي شخص أن يضع أية مادة من مواد البناء في أي شارع عام أو أن يحفر حفرة أو اخدوداً فيه ، الا بعد الحصول على تصريح خطي بذلك من المجلس وينبغي ان يتضمن ذلك التصريح الشروط الواجب مراعاتها في وضع تلك المواد أو حفر تلك الحفرة أو الاخدود مع بيان المساحة التي يراد اشغالها ومدة العمل بالتصريح .

٢ - إذا صدر مثل هذا التصريح الى شخص ما ، وجب عليه ان يقيم سياجا واقيا حول المواد والحفرة أو الاخدود على نفقته الخاصة وان يبقى ذلك السياج قائماً الى ان ترفع تلك المواد من الشارع أو تطهر الحفرة أو الاخدود أو يؤمن الناس بما ينشأ عن ذلك من خطر على وجه يرضى به المجلس أو المأمور المفوض منه ، ويرتب على ذلك الشخص ايضاً أن يضع حول ما ذكر نوراً كافياً خلال الليل بصورة ترضي المجلس أو المأمور المفوض منه .

المادة ٩ - إذا كان من رأي المجلس أن بناء أو بئر أو حفرة أو أي مكان آخر في حالة خطرة على الجمهور بسبب عدم ترميمه الترميم الكافي أو لوجود نقص في صيانتها أو تسيجة أو لأي سبب آخر يرسل المجلس إخطاراً تحريراً إلى مالكه يكلفه فيه بوقايته أو إقامة سياج حوله وفي الحال على وجهه يزول الخطر الناشئ عنه ويرتب على المالك القيام بمقتضيات الإخطار ضمن المدة التي يحددها المجلس .

المادة ١٠ - إذا لحق بشارع من الشوارع العامة أو بأي قسم منه ضرر طارئ غير مقصود بسبب حفريات اجريت في أرض متاخمة له أو كنتيجة لتلك الحفريات يجوز للمجلس ان يصلح ذلك الضرر وان يستوفي جميع النفقات والمصاريف التي يتكبدها في ذلك السبيل من مالك الأرض التي اجريت فيها الحفريات .

٣ - الأرصفة

المادة ١١ - إذا وجد المجلس أن أي رصيف أو قسم من رصيف يؤلف قسماً من شارع لم يحط بمحجرة الشك (الجبهة) أو لم يرصف أو تحفر أكتفية ومصارف فيه حسب ما يراه المجلس مناسباً يجوز للمجلس أن يرسل إخطاراً كتابياً إلى أصحاب العقارات أو الأراضي الواقعة على ذلك الرصيف أو القسم منه أو إلى أصحاب العقارات والأراضي المتاخمة له يكلفهم فيه بإحاطته بمحجرة الشك (الجبهة) وتسويته ورصفه وحفر أكتفيه ومصارف فيه خلال المدة التي تعين في الإخطار وبالصورة والمواد التي يعينها المجلس .

المادة ١٢ - إذا لم يشرع في العمل خلال المدة المعينة في الإخطار أو إذا شرع فيه ثم أوقف مدة تتجاوز أربعة عشر يوماً ، يجوز للمجلس ان يتم العمل بنفسه اذا استصوب ذلك ويكلف المالك بدفع المصاريف التي انفقها المجلس .

المادة ١٣ - يدفع المالكون كامل كلفة إنشاء الرصيف حسب امتداد عقاراتهم على طول الرصيف والنسبة التي يعينها المجلس فإذا تخلفوا عن دفعها تستوفي منهم بالطريقة التي تستوفي بها الضرائب والعوائد المستحقة للمجلس .

المادة ١٤ - يكون عرض طريق السيارات في كل شارع بالقدر الذي يعينه المجلس .

المادة ١٥ - إذا رغب شخص في إنشاء رصيف أو قسم من رصيف متاخماً للملك ضمن منطقة البلدية ينبغي عليه أن يقدم طلباً تحريراً بذلك الى المجلس لاصدار رخصة له وتشتمل الرخصة اذا منحت على تعليمات المجلس فيما يتعلق بالطريقة التي ينبغي إنشاء الرصيف أو القسم من الرصيف بمقتضاها والمواد التي ينبغي استعمالها في انشائه .

المادة ١٦ - يستوفي المجلس البلدي مبلغ عشرة فلسات عن كل متر مربع من الرصيف المنوي عمله (على ان لا يقل الرسم عن خمسين فلس) لاصدار الرخصة المشار اليها في المادة (١٣) من هذا النظام .

٤ - لوحات اسماء الشوارع

المادة ١٧ - يجوز لمجلس البلدية ان يسمي او يعيد تسمية اي شارع من الشوارع الواقعة ضمن منطقة البلدية ويجوز له او لمعهده ان يضع لوحات باسم ذلك الشارع على الجهة الخارجية من أي ملك مجاور له او على اي قسم خارجي منه بالصورة التي يستصوبها .

المادة ١٨ - يحق لمجلس البلدية ان يزول أية لوحة من لوحات اسماء الشوارع وضعت دون اذن منه .

هكذا من الأشغال

الفصل الثاني

١ - انشاء الابنية

المادة ١٩ - يقتضي على كل شخص يرغب في انشاء بناية جديدة أو في اصلاح أو تعديل أو ترميم بناية قديمة أو إجراء تغيير في بناية قائمة أو حفر بئر أو إقامة سور أو عمل جورة مرصاض ضمن منطقة بلدية البيرة أن يقدم طلبا إلى لجنة التنظيم المحلية لمنحه رخصة بذلك وأن يرفق طلبه بتصميم يبين نوع الانشاءات المنوي اجرائها على أن يقدم الطلب كتابة على النموذج الذي يضعه مهندس البلدية وأن يحمل توقيع صاحب البناء .

المادة ٢٠ - يستوفي المجلس البلدي الرسوم المقررة أدناه من الطالب لدى اصداره الرخصة :

نوع الرسم	القيمة فلس دينار	ملاحظات
١ - رسم تسجيل طلب رخصة بناء	٢٥٠	رسم مقطوع
٢ - رسوم ابنية للمؤسسات الدينية والخيرية والتعليمية والحمامات العامة واماكن الفصيل العامة والمتاحف والمعارض وابنية الرياضة البدنية والاندية .	٠٠٥	لكل متر مكعب من البناء
٣ - رسوم ابنية السكن والكراجات الخصوصية	٠١٠	لكل متر مكعب من البناء
٤ - رسوم الابنية التجارية (حوانيت البيع بالجملة والمفرق والمقاهي والمطاعم والاسواق المسورة والمكاتب والكراجات خلاف الكراجات المستعملة مع بناية السكن)	٠٢٠	لكل متر مكعب من البناء
٥ - رسوم الابنية الصناعية والمستودعات (العنابر) والمعامل والورشات والفنادق ودور المسارح ودور السينما وقاعات الموسيقى واماكن اللبوا عدا الاندية	٠٣٠	لكل متر مكعب من البناء
٦ - رسوم الشرفات (البلكونات) الداخلية ضمن ملك طالب الرخصة .	١٠٠	لكل متر مربع
٧ - رسوم الشرفات (البلكونات) الخارجية البارزة على الشارع والطرقات العامة .	٢٠٠	لكل متر مربع
٨ - رسوم البروز في البناء على الشوارع والطرقات العامة .	٣٠٠	لكل متر مربع
٩ - بناء الجدران على الحدود الخارجية (الاسوار) .	١٠٠	لكل متر طول على أن لا يقل الرسم عن خمسين فلس
١٠ - رسوم حفر بئر ماء (صهريج) أو ارتوازي .	١٠٠	رسم مقطوع
١١ - رسوم حفر امتصاصية (جورة مرصاض) .	٥٠٠	رسم مقطوع
١٢ - رسوم احدات تغييرات داخلية في بناء قائم .	٥٠٠	رسم مقطوع
١٣ - رسوم انشاء أو توسيع فتحات (نوافذ وابواب) في الجدران الداخلية أو الخارجية أو الانشائية في بناية قائمة	٥٠٠	عن كل فتحة

نوع الرسم	القيمة فلس دينار	ملاحظات
١٤ - رسوم الكشف والتخطيط منها تعددت الكشوفات .	١٠٠٠	رسم مقطوع
١٥ - اشغال قسم من الرصيف خلال مدة البناء .	٥٪	من قيمة الرسم
١٦ - رسم تجديد رخصة البناء الجديد بعد انقضاء مدتها التي هي سنة من من تاريخ صدورها .	٢٠٠٠	رسم مقطوع
١٧ - عن أي انشاء آخر يتطلب اجرائه رخصة لم يذكر في الرسوم المبينة اعلاه .	٥٠٠	رسم مقطوع

المادة ٢١ - تدفع الرسوم المقررة في هذا النظام إلى المجلس البلدي قبل اصدار اية رخصة ويكون تاريخ صدور الرخصة التاريخ الذي يدفع فيه الرسم ويسري مفعول الرخصة لمدة سنة كاملة من تاريخ صدورها فإذا لم يتم البناء خلال تلك المدة تجدد الرخصة في أي وقت يلي تلك المدة إذا لم يعارض تجديددها مع نظام الابنية المعمول به في تاريخ طلب التجديد .

المادة ٢٢ - تستثنى المباني التي تنشئها حكومة المملكة الاردنية الهاشمية واماكن العبادة العامة من دفع أي رسم .

المادة ٢٣ - تستوفي عن الانشاءات التي تضاف إلى الابنية الموجودة نفس الرسوم المعينة عن الابنية الجديدة .

المادة ٢٤ - يدفع صاحب البناء لدى تحويل بناية من صنف إلى آخر رسما يعادل الفرق بين الرسمين المقررين على الصنفين إذا كانت رسوم الصنف لهذا البناء تصبح بعد اتمام عملية التحويل اعلى من رسوم الصنف السابق .

المادة ٢٥ - إذا كانت اقسام البنايات تستعمل لغايات مختلفة فيستوفي عن كل قسم منها الرسم المقرر للصنف الذي ينتمي اليه ذلك القسم .

المادة ٢٦ - ١ - يترتب على طالب الرخصة لدى تقديم طلبه ان يدفع للبلدية تأمينا قدره مئتان وخمسون فلسا او ما يساوي عشرين ٪ من قيمة الرسم باعتبار اكبر المبلغين فإذا استرد طالب الرخصة طلبه او رفضت اللجنة المحلية للابنية وتنظيم المدن منحه الرخصة او تخلف عن اخذ الرخصة خلال ستة اشهر من تاريخ تبليغه اشعارا كتابيا بالموافقة على طلبه فيحتفظ المجلس بهذا التأمين ويقيم لحساب صندوق البلدية .

٢ - إذا صدرت الرخصة تحتفظ البلدية بالتأمين حتى يتم انشاء البناء ولا يرد التأمين إلى طالب الرخصة الا بعد اصدار شهادة تثبت صلاحية البناء للسكن وتطبيق شروط الرخصة

المادة ٢٧ - لا يجوز الشروع في عملية الانشاء قبل الحصول على الرخصة ويعني أن يسير العمل وفقا للشروط المدرجة في الرخصة والتصميمات المصدقة

المادة ٢٨ - يقتضي على صاحب البناء دون ايجاف بما قد يكون مترتبا عليه من التبعات بمقتضى أي تشريع أو قانون معمول به :-

أ - ان يتخذ كل ما يلزم من التدابير لوقاية افراد الناس والمال الذين يشتغلون في الانشاء من المواد المتساقطة والاضرار التي تنجم مباشرة عن عملية الانشاء ويكون فضلا عن ذلك مسؤولا عن سلامة

هكذا من الأصل

العمال الذين يشتغلون في الانشاء وعن كل ضرر يصيب أي فرد من افراد الناس او اي عامل من العمال اثناء سير العمل بسبب تخلفه عن اتخاذ التدابير المقتضاة كما ذكر آنفاً على ان يراعى في ذلك احكام اي تشريع او قانون معمول به في ذلك الشأن .

ب - أن لا يسمح بالتجاوز على اي طريق بوضع مواد البناء او غيرها من الاشياء عليها الا بعد الحصول على إذن كتابي من رئيس البلدية .

ج - أن يضع ما يطلبه المهندس من المصاييح او المصقالات او الحواجز الخشبية لوقاية افراد الناس والعمال في المنطقة التي يجري الانشاء فيها او حولها بصورة واقية .

د - أن يكون مسؤولاً عن متانة البناء اثناء إنشائه .

هـ - أن لا يسمح باستعمال البناء للسكن اثناء الانشاء .

و - أن يزيل جميع الانقاض التي تبقى في المقار او حوله أو في الارض أو الطرق المجاورة له بعد إنجاز عمليات البناء أو في اثناء أي دور من ادوار الانشاء وإذا تخلف عن إزالة هذه الانقاض خلال ٤٨ ساعة من استلامه إخطاراً بذلك من رئيس البلدية فيجوز لرئيس البلدية ان يزيل الانقاض وتستوفي البلدية نفقات إزالتها من التأمين الذي دفعه صاحب البناء وفي حالة عدم إيفاء التأمين للنفقات يحصل الرصيد الباقي من صاحب البناء كما تحصل الديون العادية .

المادة ٢٩ - كل مخالفة لهذا الفصل من النظام تعتبر انها ارتكبت من قبل صاحب البناء

المادة ٣٠ - لا يجوز السكن في بناء الا بعد الاستحصل على شهادة من اللجنة المحلية تثبت صلاحيته للسكن.

٢ - هدم الابنية المتداعية

المادة ٣١ - ١ - يحذف المجلس البلدي التدابير لقيام المهندس أو اي شخص أو اشخاص آخرين من ذوي الكفاءة بالكشف من وقت الى آخر على الابنية التي قد تكون في حالة خطرة ومن ثم يترتب على المهندس أو الشخص أو الاشخاص الذين أجروا الكشف ان يرفعوا تقريراً الى المجلس يضمنونه رأيه فيما اذا كانت الابنية في حالة خطرة ام لا

٢ - يترتب على مالك كل بناية ان يتخذ التدابير للحفاظ على بناجه في حالة تضمن سلامة الساكنين فيها والجمهور ويكون مسؤولاً عن حفظ العقار في حالة سليمة .

٣ - اذا ظهر للمالك اية بناية أو للسكان فيها ان البناية في حالة خطرة وجب عليه ان يبلغ الامر في الحال الى المجلس وعندئذ يترتب على المجلس ان يكلف المهندس أو أي شخص آخر من ذوي الكفاءة بالكشف على تلك البناية .

المادة ٣٢ - ١ - اذا ظهر للمجلس ان بناية من الابنية في حالة خطرة نتيجة التقرير الذي قدمه للمهندس او الشخص أو الاشخاص الذين أجروا الكشف عليها يوعز المجلس باتخاذ التدابير الفورية لتدعيم البناء أو يستندها بدعائم من الخشب أو اقامة سياج حولها لوقاية الجمهور من الخطر ومن ثم يبلغ المالك والسكان اخطاراً كتابياً يكلف كل منهما فيه بان يقوم فوراً باتخاذ الاجراءات التي يبينها في الاخطار

٢ - اذا تخلف المالك أو الساكن الذي بلغ الاخطار عن الشروع في اتخاذ الاجراءات التي كلف باتخاذها في الاخطار خلال خمسة ايام من تاريخ تبليغ ذلك الاخطار اليه ، أو اذا لم يعثر على المالك أو الساكن يقوم المجلس نفسه باتخاذ التدابير الفورية التي يعتقد بضرورة اتخاذها لدفع الخطر اما بهدم البناية أو بترميمها أو بآية طريقة أخرى .

٣ - لدى القيام بأي عمل على وجه لا يتفق وتعليمات المجلس كما وردت في الاخطار يجوز للمجلس ان يبلغ الشخص الذي قام باجراء ذلك العمل أو المالك أو الساكن اخطاراً خطياً يكلفه فيه باتخاذ التدابير التي تعين في الاخطار فإذا لم يعمل بموجب الاخطار خلال المدة المعينة فيه يجوز للمجلس ان يوعز للمهندس بان يتخذ التدابير الضرورية لذلك

المادة ٣٣ - اذا شهد المهندس بان بناية من الابنية هي في حالة تجعلها تهدد سكانها أو الجمهور بخطر عاجل يجوز لرئيس البلدية أن يصدر أمراً باغلاق تلك البناية في الحال فإذا لم يحذف مالك البناية في الحال التدابير التي طلب للمهندس اتخاذها ، اما لعدم العثور على المالك المذكور أو لاي سبب اخر فيجوز لرئيس البلدية ان يوعز للمهندس بان يتخذ التدابير الفورية التي يعتقد بضرورة اتخاذها لدفع الخطر اما بهدم البناية أو بترميمها أو بآية طريقة أخرى .

المادة ٣٤ - ان كافة النفقات التي يجكدها المجلس في سبيل اتخاذ التدابير المشار اليها في المادتين ٣٢ و ٣٣ من هذا النظام يدفعها المالك ويجوز للمجلس أن يحصل تلك النفقات منه كما يحصل عوائد وضرائب البلدية .

المادة ٣٥ - يجوز للمهندس أو لاي شخص مفوض خطياً من رئيس البلدية ان يدخل أية بناية بعد اعطاء اشعار معقول بذلك العمل على تنفيذ أحكام هذا الفصل من النظام .

الفصل الثالث

الاوزان والمكاييل والمقاييس

المادة ٣٦ - يعاين المجلس البلدي جميع الاوزان والمكاييل والمقاييس المستعملة في الشؤون التجارية ضمن منطقة البلدية

المادة ٣٧ - يستوفي المجلس رسماً سنوياً قدره مائة وخمسون فلساً عن كل مجموعة (او جزء منها) من الاوزان والمكاييل والمقاييس المصرح بها حسب القانون ويدفعه بخاتمه الخاص .

المادة ٣٨ - لا يجوز لاي شخص ان يستعمل وزناً أو مكيالاً أو مقياساً للاغراض التجارية ضمن منطقة البلدية ما لم يكن قد دفع رسماً عنه ودفع بخاتم المجلس البلدي كما ورد في المادة ٣٧ من هذا النظام .

المادة ٣٩ - كل من استعمل وزناً أو مكيالاً أو مقياساً لم يدفعه المجلس البلدي فيعتبر انه ارتكب مخالفة لهذا النظام .

الفصل الرابع

مراقبة المواد الغذائية

المادة ٤٠ - يجوز للمجلس البلدي من وقت إلى آخر ان يحدد السعر الاعلى لجميع اصناف المواد الغذائية اراي صنف منها يباع بالجملة او المرقق ضمن منطقة البلدية وأن يتخذ الاجراءات التي يراها مناسبة لمنع الغش فيها واتلاف القاسد منها .

المادة ٤١ - حينما يحدد مجلس البلدية سعر أية مادة غذائية يعلن عن الاسعار - باعلانات تعرض في الاماكن التي يبينها .

هكذا من الأهل

المادة ٤٢- لا يجوز لأي شخص أن يبيع أية مادة من المواد الغذائية المحددة أسعارها بسعر اعلى من السعر الذي حدده المجلس البلدي لها ، مالا يجوز بيع اية مادة غذائية يعتبرها المجلس مفتوشة أو فاسدة ويحق له مصادرتها وانلافها بعد عرضها على طبيب الصحة وقراره ذلك .

المادة ٤٣- يقتضي على بائع اية مادة غذائية التي حدد سعرها الاعلى مجلس البلدية ان يضع في مكان ظاهر في محله أو على بسطته قائمة بالاسعار بين فيها بوضوح اسعار كل صنف من المواد الغذائية التي يبيعها حسبها يبيعها وينشرها من وقت الى اخر المجلس البلدي بمقتضى هذا النظام .

الفصل الخامس

الاسواق العامة

١ - القواكه والخضار و سلع السبائ

المادة ٤٤- تنشأ في مدينة البيرة اسواق بلدية لبيع القواكه والخضار و سلع السبائ في المواقع المخصصة لهذه الغاية من قبل المجلس .

المادة ٤٥- لا يجوز لأي شخص غير مرخص بموجب القانون ان يبيع أو يعرض للبيع بالجملة أو بالفرق أية فاكهة أو خضار أو سلع سبائ ضمن حدود منطقة البلدية الا في المواقع المخصصة لذلك .

المادة ٤٦- يستوفي المجلس البلدي من أي شخص يخلب الخضار والقواكه الطازجة أو المصنعة أو المصطنعة بقصد البيع بالجملة في أي حانوت مرخص أو مكان آخر يقع ضمن حدود منطقة البلدية رسماً مقداره ٤٪ من بدل المبيع شريطة ان لا يستوفي هذا الرسم عن نفس المواد الا مرة واحدة ضمن حدود منطقة البلدية .

المادة ٤٧- يستوفي المجلس البلدي من كل من يبيع أو يخلب المواد التالية بقصد البيع بالفرق في أي حانوت مرخص أو مكان آخر يقع ضمن حدود منطقة البلدية الرسوم المدونة ادناه .

سل قروي أو سلة	سجاره او كيس	
	الكبير	الصغير
فلس	فلس	فلس
٠٢٠	٠٣٠	٠٢٠
٠١٠	٠٢٠	٠٢٠
٠٢٠	٠٢٠	٠٣٠

٢ - المواد الاخرى

المادة ٤٨- يستوفي المجلس البلدي من كل من يخلب الى أي مكان أو يبيع (بالجملة أو بالفرق) ضمن حدود منطقة البلدية المواد المذكورة أدناه سواء استعملت في الأغراض الصناعية أو للاستهلاك وسواء جلبت الى أو بيعت في محل تجاري مرخص أو في مكان آخر ضمن منطقة البلدية الرسوم التالية :

١ - القمح، العدس، الفول، الحنظل، الترمس، البرغل، القريكة ما كان منها حيا أو مجروشاً أو مطحوناً .

٢ - الشعير، الكرسنة ، الجلبانة ، الذره ، ما كان حيا أو مطحوناً أو مجروشاً .

٣ - السمسم

٤ - التبن

٥ - الصابون المصنوع محليا

٦ - زيت الزيتون ، حب الزيتون ، الجبنة ، السمسم البلدية ، المجيد ، الدبس ، الطحينه ، السرج ، الزبد .

٧ - المكبوسات على اختلاف أنواعها

٨ - السمك الطازج

٩ - البصل والثوم

١٠ - الملح

١١ - التمر

١٢ - الصوف والقطن

١٣ - الحطب، الفحم ، الدق ، الجفت ، الحزف، الكلس، الزبل الحيواني ، القنار والحصر والسلال .

سوق الحيوانات

المادة ٤٩- ينشأ سوق بلدي لبيع الحيوانات في الموقع الذي يعين بقرار صادر عن المجلس البلدي

المادة ٥٠- لا يجوز لأي شخص ان يبيع أو يعرض للبيع أية حيوانات ضمن منطقة البلدية إلا في السوق الوارد ذكره في المادة ٤٩ من هذا النظام .

المادة ٥١- ١ - يستوفي المجلس البلدي من البائع والمشتري مناصفة رسماً بمعدل ٢٪ من ثمن كل حيوان يباع في سوق الحيوانات البلدي أو في أي مكان آخر ضمن حدود منطقة البلدية .

٢ - يستوفي المجلس عن كل رأس من الضأن والماعز يخلب من خارج منطقة البلدية لذبحه في المسلخ البلدي (عند رسوم الذبيحة) مبلغ عشرين فلساً وعن كل رأس من الحيوانات الاخرى مائة فلس .

٣ - لدى مبادلة حيوان بأخر تستوفي الرسوم المدرجة في الفقرة الاولى من هذه المادة من كلا الفريقين بالتساوي بالنسبة لقيمة الحيوانات المقدرة .

٤ - لا عيرة لاية رسوم تكون قد دفعت عن نفس الحيوان خارج منطقة البلدية .

هكذا من الأصيل

٤ - المزداد العلي

المادة ٥٢ - يستوفي مجلس البلدية من المشتري اما مباشرة او بواسطة معتمده رسماً قدره ثلاثة في المئة من ثمن الاموال المنقولة أو غير المنقولة التي تباع بالمزاد العلي ضمن منطقة البلدية . ويشترط في ذلك الا يستوفي رسم عن الاموال المبيعة التي لا يتجاوز ثمنها الخمماية فلساً

الفصل السادس

اصحاب الحرف المتجولون

المادة ٥٣ - لا يجوز لأي شخص أن يتعاطى حرفة مسح الاحذية او حفر الاختام او التصوير أو بيع الصحف أو بيع السلع أو البضائع بالتجول والتناداة ضمن منطقة البلدية الا اذا كان حائزاً على رخصة تميز له ذلك صادرة عن المجلس البلدي بمقتضى هذا النظام .

المادة ٥٤ - يجوز للمجلس البلدي أن يحدد عدد الرخص التي يصدرها بمقتضى هذا النظام .

المادة ٥٥ - يجوز للمجلس البلدي ان يحصر عمل أي شخص يتعاطى أية حرفة من الحرف المذكورة في المادة ٥٣ من هذا النظام ويعمل رخصة بذلك في حي أو احياء معينة وان يعين الشروط التي يجوز لحامل الرخصة أن يتعاطى حرفته بمقتضاها في ذلك الحي أو تلك الاحياء .

المادة ٥٦ - يجوز للمجلس البلدي أو لمعتمده أن يوقف العمل بأية رخصة صادرة بمقتضى هذا الفصل من النظام و/أو يستردها إذا تخلف عن مراعاة أي شرط من الشروط المشار اليها في المادة ٥٥ من هذا النظام .

المادة ٥٧ - يستوفي المجلس البلدي رسوم الرخص المبينة ادناه عن كل رخصة يصدرها بمقتضى هذا النظام .

فلس دينار

٥٠٠ -

١

١

٥٠٠ -

١

٥٠٠

أ - رخصة مسح احذية

ب - رخصة حفر الاختام

ج - رخصة المصور المتجول

د - رخصة بائع الصحف

هـ - رخصة البائع المتجول

و - رخصة مبيض الاواني البيتية .

المادة ٥٨ - ١ - يترتب على كل من يحمل رخصة بمقتضى هذا الفصل من النظام أن يحمل لوحة نمرة بحاسية مصنوعة حسب الشكل الذي يقرره مجلس البلدية في جميع الاوقات التي يتعاطى فيها عمله وان يبرزها عند الطلب .

التصنيف السابع

الجمالون والعربات

المادة ٥٩ - ١ - يحظر على أي شخص أن يتعاطى حرفة العتالة أو أن يتخذها عملاً له أو يتظاهر بمظهر العتال ضمن منطقة البلدية الا اذا كان يحمل رخصة تميز له تعاطي حرفة العتالة بمنوحة له بمقتضى هذا النظام .

٢ - يحظر على أي شخص سواء اكان يعمل رخصة بمقتضى الفقرة (١) من هذه المادة أم لم يكن أن يستعمل عربة نقل فيما يتعلق بحرفته مالم يكن حائزاً على رخصة تميز له استعمال عربة نقل صادرة له بمقتضى هذا النظام .

المادة ٦٠ - ١ - يقدم طلب الرخصة بمقتضى المادة ٥٩ من هذا النظام الى رئيس البلدية الذي يحق له أن يوافق على الطلب ويمنح الرخصة طبقاً للشروط التي يستصوبها أو يرفض منحها دون بيان أية أسباب .

٢ - لا تمنح رخصة عتال او رخصة عربة نقل لأي شخص الا اذا كان قد بلغ السادسة عشر من العمر .

المادة ٦١ - يجوز للمجلس ان يحدد عدد الرخص التي تمنح سنوياً بمقتضى هذا النظام

المادة ٦٢ - ١ - يترتب على حامل الرخصة في جميع الاوقات التي يتعاطى فيها عمله أن يحمل رخصته وان يبرزها لأي مأمور شرطة أو موظف بلدية لدى الطلب ولا يحق له تحويلها الى شخص آخر .

٢ - يجوز لرئيس البلدية أن يسحب أية رخصة صادرة بمقتضى هذا النظام دون بيان الاسباب .

المادة ٦٣ - يستوفي رسم سنوي قدره ٢٥٠ فلساً عن رخصة العتالة ورسم سنوي قدره دينار اردني واحد عن رخصة عربة النقل .

المادة ٦٤ - ١ - يترتب على حامل رخصة العتالة الصادرة بمقتضى هذا النظام ان يعلق بصورة ظاهرة فوق صفاق يده اليسرى لوحة نمرة يزود المجلس بها في جميع الاوقات التي يتعاطى فيها عمله .

٢ - يترتب على حامل رخصة عربة النقل الصادرة بمقتضى هذا النظام ان يستحصل على لوحة نمرة من المجلس وأن يضعها في محل ظاهر على العربة التي يستعملها .

المادة ٦٥ - ١ - يقتضى على كل شخص يتولى عربة نقل أن يرتب السلع الموضوعة في العربة بشكل لا تبرز معه عن اطراف العربة بما يزيد عن خمسين سنتيمتراً من أي جانب من جانبيها او متر واحداً من الجهة الامامية أو الخلفية .

المادة ٦٦ - يجوز لرئيس البلدية ان يطلب ان تصنع عربات النقل على شكل يتفق مع التصميمات والمواصفات التي يقرها المجلس وتعرض تفاصيلها في دائرة البلدية .

المادة ٦٧ - يحظر على أي شخص ان يضع عرجه او ان يتسبب في وضعها على رصيف أي شارع او ان يوقف عربة او ان يتسبب في إيقافها على رصيف أي شارع .

هذا من الأصل

المادة ٦٨ - يحظر على أي شخص يتولى عربة نقل ان يعطلى عمله :

أ - في أي شارع أو

ب - في أي قسم من منطقة البلدية

قد يعلنه المجلس من وقت لآخر باعلان ينشر في المدينة انه منطقة محظورة على الاشخاص الذين يستعملون عربات النقل تعاطي اعمالهم فيها .

المادة ٦٩ - يحظر على أي شخص يتولى عربة نقل ان يوقف عربته او ان يتسبب في إيقافها ضمن اثني عشر متراً من آخر خطوط الباصات او المركبات الاخرى او الرحبات المقررة لوقوفها فيها او ضمن عشرة امتار من منعطف أي شارع او في أي منزله او حديقة بلدية .

المادة ٧٠ - يحظر على أي شخص يتولى عربة نقل ان يسمح لأي شخص آخر بركوبها .

المادة ٧١ - يترب على كل شخص يتولى عربة نقل ان يوقف العربة بعد انتهاء العمل بها مباشرة في الجهة التي من الطريق وقريبة من جهة الرصيف .

المادة ٧٢ - يجوز للمجلس ان يعين اماكن لوقوف العربات وان يعين باعلان يعلق في مكان الوقوف عدده العربات المصرح لها بالوقوف في أي وقت في الامكنة المخصصة لها ومع مراعاة احكام المادة ٦٩ يحظر على أي عتال ان يوقف أية عربة نقل في أي مكان خلاف المكان المخصص لذلك .

المادة ٧٣ - يحظر على أي شخص يتولى عربة نقل مرخصة بمقتضى هذا النظام ان يترك عربته في أي شارع من الشوارع الواقعة ضمن منطقة البلدية بدون عناية .

المادة ٧٤ - يجوز لرئيس البلدية او أي مأمور شرطة او أي موظف بلدية ان يأمر بنقل أية عربة تكون موضوعة في أي مكان خلافاً لاحكام هذا النظام .

الفصل الثامن

المتنزهات

المادة ٧٥ - يحق للمجلس البلدي انشاء الحدائق العامة في أي مكان يقرره ضمن منطقة البلدية ويشرف عليها اما بواسطة موظفيه او أي شخص آخر .

المادة ٧٦ - يحظر على أي شخص الدخول الى حديقة عامة الا في الاوقات التي يعينها المجلس البلدي

المادة ٧٧ - يحظر على أي شخص خلال بقائه في أية حديقة عامة ان يقطع أي نبات أو أن يشوهه او ينزع قشره او يقتله من جذوره او ان يتلفه او يلحق به ضرراً على أي وجه آخر او أن يدوسه بقدمه

المادة ٧٨ - لا يجوز لأي شخص أثناء وجوده في حديقة عامة ان يدخل الى أي مبنئ مسيج او الى أية حظيرة اخرى او ان يدوس بقدميه أية مرجة او شجيرة او مستنبت للزهار او أية بقعة يكسوها الحشيش الاخضر ولو كانت تلك البقعة غير مسيجة اذا كان قد وضع عليها اعلان يحظر ذلك .

المادة ٧٩ - لا يجوز لأي شخص أن يلعب بالكرة في أية حديقة عامة .

المادة ٨٠ - لا يجوز لأي شخص ان يصطاد الطيور في حديقة عامة او ان يطلق النار على طير او يطارده لاصطياده او ان يربي أي طير موجود في الحديقة بحجر او عصا أو قذيفة .

المادة ٨١ - لا يجوز لأي شخص أن يسلك أية شجرة او سياج او حاجز او بوابة او درابزين في أية حديقة عامة أو الدرابزين المحيط بها او واقبات الاشجار الكائنة في أي شارع عمومي او ان يحطم او يشوه ذلك السياج او الحاجز او البوابة او الدرابزين او واقبات الاشجار ولا يجوز لأي شخص ان يطرح اللعب او الاوراق في أية حديقة عمومية او ان يبول او يتغوط فيها .

المادة ٨٢ - لا يجوز لأي شخص أن يربط حيوانا بأي نبات او سياج في أي شارع او حديقة عمومية او بواقبات الاشجار او ان يترك الحيوان بجانب ذلك النبات او السياج او واقبات الاشجار

المادة ٨٣ - لا يجوز لأي شخص ان يصطحب كلبا او حيوانا اخر الى حديقة عمومية ما لم يكن ذلك الكلب او الحيوان مربوطا من رقبته او طوقه ربطا محكما .

المادة ٨٤ - ان كل قطيع من الخراف او الماعز يساق ضمن منطقة البلدية يجب ان يكون مصحوبا بعدد كاف من الحراس لا يقل عن اثنين في أية حالة من الحالات (ويجب ان يسير احد هؤلاء الحراس في طليعة القطيع) للحيولة دون الحاق الاضرار بالنبات او الاشجار .

الفصل التاسع

الدراجات غير الميكانيكية

المادة ٨٥ - لا يجوز لأي شخص ان يركب دراجة غير ميكانيكية ذات عجلتين أو ذات ثلاث عجلات على أي شارع ضمن منطقة البلدية الا اذا كانت الدراجة مرخصة وفقا لاحكام هذا النظام وعليها لوحة ترمز صادرة بشأنها ومعلقة خلف المقعد بالصورة التي يقرها المجلس البلدي .

المادة ٨٦ - يقتضي على كل شخص يرغب في الحصول على رخصة ولوحة ترمز لدراجة ذات عجلتين أو ثلاث عجلات ان يقدم طلبا بذلك الى مجلس البلدية ويصدر المجلس لذلك الشخص رخصة ولوحة ترمز لدى دفع الرسم للمعين في هذا النظام .

المادة ٨٧ - لا يجوز تحويل رخصة دراجة ذات عجلتين أو ثلاث عجلات من شخص الى آخر الا بموافقة المجلس البلدي وعند اجراء هذا التحويل يجري المجلس التعديلات اللازمة في التفاصيل المدرجة في الرخصة .

المادة ٨٨ - يستوفي المجلس البلدي رسما قدره مائتان وخمسون فلساً عن كل رخصة دراجة غير ميكانيكية .

الفصل العاشر

مواقف السيارات

المادة ٨٩ - يجوز للمجلس البلدي ان يمنح وقوف السيارات على أي شارع يقع ضمن منطقة البلدية او على أي قسم منه او ان يقيد او ينظم وقوف السيارات على الشارع المذكور او على القسم المعين منه بأمر او اعلان يعلقه في ذلك الشارع او بذلك القسم .

المادة ٩٠ - لا يجوز لسائق أية سيارة او الشخص المسؤول عنها ان يسمح بوقوفها على أي شارع او قسم معين من شارع حظر وقوف السيارات فيه بأمر او اعلان علق في ذلك الشارع وفقا لما تقدم زيادة عن الوقت اللازم لصعود الركاب الى تلك السيارة او نزولهم منها زيادة عن الوقت اللازم لوسق البضائع فيها او تفريغها منها .

هكذا من الأشجار

المادة ٩١- لا يجوز لسائق أية سيارة أن يسمح بوقوفها على أي شارع أو قسم معين من شارع في الأحوال التي يكون فيها ذلك الشارع أو ذلك القسم منه قد أعلن رغبة لوقوف نوع أو صنف خاص من السيارات يختلف عن نوع أو صنف السيارة المذكورة باسم أو إعلان معلق على النحو المذكور أعلاه .

المادة ٩٢- لا يجوز لسائق أية سيارة أن يسمح ببقائها واقفة في أية رغبة زيادة عن الوقت المعلن في الأوامر أو الإعلان المعلق في تلك الرغبة .

المادة ٩٣- إذا حدث أن أصيب سيارة بخلل فلا يجوز لسائقها أو للشخص المسؤول عنها أن يسمح ببقائها واقفة على الطريق إلا إذا كان وقوفها أقرب ما يكون إلى حافة الطريق كما لا يجوز له أن يقيها واقفة في مكان حظر وقوف ذلك الصنف من السيارات فيه بإعلان زيادة عن الوقت اللازم لإجراء التوصيلات الأساسية فيها .

المادة ٩٤- لا يجوز لسائق أي باص أن يسمح بوقوفه في أي شارع إلا في المواقف العمومية ومحطات الوقوف الكائنة على الخط الذي يشغل الباص عليه حيث علق إعلان بذلك ولا يجوز للسائق أن يسمح ببقاء الباص واقف في أية محطة من محطات الوقوف زيادة عن الوقت اللازم لصعود الركاب إلى الباص ونزولهم منه .

المادة ٩٥- لا يجوز لأكثر من ثلاثة باصات أن تقف في أي موقف في آن واحد .

المادة ٩٦- لا يجوز لسائق سيارة عمومية أن يسمح بوقوفها لأخذ الركاب أو أن يسمح ببقائها واقفة زيادة عن الوقت اللازم لصعود الركاب إليها أو نزولهم منها إلا إذا كان مكان وقوفها قد أعلن ساحة لوقوف السيارات العمومية .

المادة ٩٧- لا يجوز لأصاحب أية سيارة تجارية أو لسائقها أو للشخص المسؤول عنها أن يسمح ببقائها واقفة إلا أثناء وسعها بالبضائع أو تفريغ البضائع منها على أن لا تزيد للمدة التي يستغرقها الوسق أو التفريغ عن العشرين دقيقة .

المادة ٩٨- لا يجوز لسائق أية سيارة مستعملة بمقتضى رخصة تجارية أو للشخص المسؤول عنها أن يسمح ببقائها واقفة على أي شارع ضمن منطقة البلدية زيادة عن الوقت اللازم لصعود الركاب إليها أو نزولهم منها .

المادة ٩٩- لا يجوز لسائق أية سيارة خصوصية أن يسمح بوقوفها على أي شارع وقتاً يزيد عن العشرين دقيقة إلا إذا كان ذلك الشارع أو ذلك القسم منه قد أعلن ساحة عامة لوقوف السيارات الخصوصية .

المادة ١٠٠- لا يجوز لسائق أية سيارة عمومية أو سيارة تجارية أو للشخص المسؤول عنها أن يترك تلك السيارة دون ملاحظة أحد على أي شارع ضمن منطقة البلدية .

المادة ١٠١- لا يجوز لسائق أية سيارة (استثناء الباصات التي تسير على الخط المبين في لوحة المواقف) أن يوقف تلك السيارة على بعد يقل عن ١٥ متراً من أي موقف من مواقف الباصات .

المادة ١٠٢- لا يجوز لأي شخص أن يسبب في وقوف سيارة على بعد يقل عن ١٥ متراً من جزر الطريق

المادة ١٠٣- يشار إلى الساحة المدة لوقوف السيارات العمومية بلوحة مكتوب عليها عبارة « السيارات العمومية » ويشار إلى عدد السيارات التي يجوز وقوفها في تلك الساحة برقم يكتب تحت العبارة المذكورة .

المادة ١٠٤- يشار إلى الساحة المدة لوقوف السيارات الخصوصية بلوحة يكتب عليها عبارة « السيارات الخصوصية » ويشار إلى عدد السيارات التي يجوز وقوفها في تلك الساحة برقم يكتب تحت العبارة المذكورة .

الفصل الحادي عشر

المؤسسات الثقافية والرياضية

المادة ١٠٥- يجوز للمجلس البلدي إنشاء المتاحف والمكاتب العامة والمدارس والنوادي الثقافية والرياضية والاجتماعية والموسيقية ضمن منطقة البلدية ومراقبتها .

المادة ١٠٦- يجوز للمجلس البلدي تأليف اللجان وتعيين الاشخاص والتعاقد معهم حول ادارة ومراقبة المؤسسات المذكورة في المادة السابقة .

المادة ١٠٧- يجوز للمجلس البلدي تأسيس صناديق خاصة للمؤسسات الثقافية والرياضية وجمع ورصد الامانات اللازمة لها والاتفاق منها حسبما تقتضي الحاجة .

المادة ١٠٨- يجوز للمجلس البلدي بموجب قرار يتخذه ان يفرض رسوم دخول او اشتراك في المؤسسات الثقافية والرياضية والمحلات التي تشغلها او تقوم بنشاطها فيها ورصد هذه الرسوم لغايات صيانتها وتوسيعها وادارتها .

الفصل الثاني عشر

المحلات العامة

المادة ١٠٩- يجوز للمجلس البلدي بموجب قرارات يتخذها من حين إلى آخر مراقبة المطاعم والمقاهي والنوادي والحانات والمراقص والملاعب ودور التمثيل - والسينما والملاهي الأخرى وتنظيمها وتحديد مواعيد فتحها وإغلاقها وطرح واستيفاء رسوم على بيع قذاكرها .

المادة ١١٠- يصدر المجلس البلدي من حين إلى آخر التعليمات التي يراها لازمة لتنفيذ المادة السابقة ويبلغها إلى المسؤولين عن المحلات المشار إليها من أجل التقيد بها وحرصها على الاخلاق والآداب العامة .

المادة ١١١- تعتبر كل مخالفة للتعليمات التي يصدرها المجلس البلدي حسبما جاء في المادة السابقة مخالفة بلدية ويحق للمجلس اغلاق أي محل من المحلات المذكورة في حالة عدم تنفيذ المسؤولين عنها للتعليمات المبجلة اليهم .

الفصل الثالث عشر

الآداب العامة

المادة ١١٢- يحول المجلس البلدي المحافظة على الاخلاق والآداب العامة ومنع الدعارة واغلاق أي عمل مشبوه وتقديم المسؤولين عنه إلى المحاكمة .

الفصل الرابع عشر

المطافيء ومنع الحرائق

المادة ١١٣- يقوم المجلس البلدي بواسطة فرقة اطفائية يؤلفها باطفاء جميع الحرائق التي تشب ضمن منطقة البلدية .

المادة ١١٤- يستوفي المجلس الرسوم والتفقات التي يقررها من حين إلى آخر عن أي عمل يقوم به في اطفاء الحرائق .

هذا من الأصل

الفصل الخامس عشر

التسول

المادة ١١٥ — يجوز للمجلس البلدي انشاء الملاهي العجزة وجمع التسولين ووضعهم فيها الى المدة وضمن الشروط التي يراها مناسبة .

المادة ١١٦ — يحظر على أي شخص ان يسول ضمن منطقة البلدية او ان يجلس في أي شارع عام ويطلب الصدقة او ان يحمل اطفالا او يدفعهم للتسول في الشوارع العامة او ان يعرض على الجمهور اية عاهة في جسمه طلباً للاستجداء .

المادة ١١٧ — يجوز للمجلس البلدي جمع ورصد التبرعات من اجل ملاهي العجزة ومراقبه كل شخص او جمعيه او هيئة تقوم بجمع التبرعات من الاماكن العامة عن طريق بيع الشارات او غير ذلك من الوسائل .

الفصل السادس عشر

الدفاع المدني

المادة ١١٨ — يحول المجلس البلدي الاشراف على وسائل الدفاع المدني ضمن منطقة البلدية بالتعاون مع السلطات المختصة .

المادة ١١٩ — يجوز للمجلس البلدي انشاء الملاهي التي يراها لازمة من اجل الوفاة من الفارات الجوية وذلك اذ على تفقته الخاصة او نيابة عن المالكين الذين يصنفون عن انشاء الملاهي .

المادة ١٢٠ — يحق للمجلس البلدي استيفاء اية نفقات قد ينفقها على انشاء الملاهي من المالك بعد اخطاره بضرورة انشائها وتحمله عن ذلك .

المادة ١٢١ — يشرف المهندس البلدي على انشاء الملاهي الخاصة والعامة ويعمل للمالكين وفق تعليماته وتعليمات الجهات الرسمية المختصة .

المادة ١٢٢ — كل من خالف اية تعليمات صادرة اليه بضرورة انشاء ملجأ او قام بالعمل خلافا لتعليمات يكون عرضة للعقاب كما يكون ملزماً بدفع النفقات التي يضطر المجلس البلدي لادائها نيابة عنه .

الفصل السابع عشر

البيانصيب والتمار

المادة ١٢٣ — يحق للمجلس البلدي اعطاء التصاريح من اجل عمل البيانصيب وفقاً للشروط التي يراها مناسبة ويستوفي رسماً قدره خمسة بالمئة من قيمة الجوائز .

المادة ١٢٤ — يحول المجلس البلدي مراقبة المحلات التي يجري فيها لعب القمار وله أن يضع التعليمات التي يراها لازمة من اجل تنفيذ اغراض هذه المادة .

الفصل الثامن عشر

الحرف والصناعات

المادة ١٢٥ — يجوز للمجلس البلدي تنظيم الحرف والصناعات ضمن منطقة البلدية وتعيين احياء خاصة لكل صنف منها ومراقبة المحلات والاعمال المقلقة للراحة أو المضرة بالصحة .

المادة ١٢٦ — اذا كان من رأي المجلس البلدي ان اية حرفة أو صناعة تمارس في محل أو شارع من شأنها الاضرار بالصحة العامة أو تسبب اقلاتاً لراحة المجاورين فيجوز للمجلس البلدي أن يطلب من أي شخص يعاطى تلك الحرفة أو الصناعة أن ينتقل الى الحي أو الشارع الذي يعينه المجلس لممارسة تلك الحرفة أو الصناعة .

المادة ١٢٧ — يجوز لمحكمة الصلح اصدار الامر الى أي شخص لم يمثل لطلب المجلس البلدي كما ذكر في المادة السابقة بأن يغادر المحل الذي يمارس فيه حرفته أو صناعته اذا ابرز لها قرار من المجلس البلدي يتضمن ضرورة انتقال ذلك الشخص الى الحي أو الشارع المعين لممارسة تلك الحرفة أو الصناعة واقتنع القاضي الصلح ان عملاً مما لا محل له متوفراً في الحي أو الشارع الذي طلب منه الانتقال اليه وان انتقاله الى ذلك المحل لا يسبب له ضرراً فاحشاً .

الفصل التاسع عشر

الملاهي العمومية

المادة ١٢٨ — ١ - يستوفي المجلس من مدير اللهو رسوم التذاكر بمعدل (٥) فلسات عن كل تذكرة دخول الى احدى دور اللهو لا يتجاوز ثمنها ١٠٠ فلس ما عدا دور السينما و ١٠ فلسات عن كل تذكرة لا يتجاوز ثمنها ٢٠٠ فلس و ٢٠ فلس عن كل تذكرة يتجاوز ثمنها ٢٠٠ فلس ولا يتجاوز ٥٠٠ فلس و ١٠ فلسا عن كل تذكرة يتجاوز ثمنها ٥٠٠ فلس وذلك بواسطة طوابع يصدرها المجلس ويبيعها لمدير اللهي أو من يبيعه عنه .

٢ - يستوفي المجلس رسماً شهرياً قدره ٢٥ فلسا عن كل كرسي يستعمل في دور السينما .

المادة ١٢٩ — ١ - لا يسمح لأي شخص بالدخول الى أي لهو عمومي الا اذا كان يحمل تذكرة دخول تحمل الطابع القانوني حتى ولو اعفى من دفع ثمنها من قبل المدير أو من ينوب عنه .

٢ - كل تذكرة يجب ان تكون متصلة بقسيمة تفتيش وعلى مراقب التذاكر أن يقطع هذه القسيمة من التذكرة حال دخول حاملها الى مكان اللهو العمومي وان يسلمه الجزء الاخير منها ليحتفظ بها حتى نهاية اللهو العمومي .

المادة ١٣٠ — يجب ان يكون على كل تذكرة وقسمتها قيمة ثمنها الحقيقي ومقدار الطوابع الملصقة عليها .

المادة ١٣١ — يجب على مدير اللهي أو من ينوب عنه أن يحضر تذاكر من جميع الفئات في كل اسبوع الى المجلس في اوقات الدوام لاصاق الطوابع على كل تذكرة قبل بيعها حسب الفئات المبينة في هذا النظام بعد دفع الثمن لمصندوق البلدية ومن ثم يصير ابطال الطوابع بوضع الخاتم الرسمي للمجلس .

المادة ١٣٢ — يجوز للمجلس أن يقرر تخفيض أو اعفاء الرسوم المدرجة في هذا النظام على التذاكر التي تباع .

أ - للبارات الرياضية

ب - للحفلات التي تقام لغايات دينية أو خيرية أو الحفلات التي يعبرها المجلس ذات صبغة أدبية أو ثقافية .

ج - لافراد الجيش العربي والجيش العربية الاخرى

هكذا من الأصيل

د - لطلاب وطالبات المدارس لدى ابراز الهوية .

المادة ١٣٣ - على كل من يود الحصول على تخفيض أو إعفاء من الرسوم حساباً هو مذكور في المادة السابقة أن يقدم طلباً بذلك إلى المجلس وأن يستحصل على موافقته قبل المباشرة في بيع التذاكر لذلك اللهو .

المادة ١٣٤ - يحق لمعتمد المجلس أن يدخل إلى مكان اللهو العمومي وأن يفحص التذاكر سواء في المكان المعين لبيعها أو الموجودة في حوزة جامعي ومراقبي التذاكر أو مشتري وحامل تلك التذاكر للتأكد من تنفيذ احكام هذا الفصل من النظام ويحق له أن يضبط ويحبس أية تذكرة يمكن استعمالها كينة على ارتكاب مخالفة لاحكام هذا النظام .

المادة ١٣٥ - يعتبر المدير أو من يقوم مقامه مسؤولاً عن تنفيذ احكام هذا الفصل من النظام .

المادة ١٣٦ - أ - كل من باع أو عرض للبيع تذكرة تحول حاملها حق مشاهدة حفلة لهو عمومي لم يذكر عليها مقدار ثمنها الحقيقي أو

ب - باع تذكرة لم يلصق عليها الطابع بقيمة الرسم المقرر استيفاءه على تلك التذكرة بموجب احكام هذا الفصل أو

ج - عاق معتمد المجلس بأية وسيلة عن الدخول إلى مكان اللهو العمومي أو عرقلة عن القيام بواجبه المنصوص عليه في المادة ١٣٤ من هذا النظام أو

د - ادخل أو سمح بإدخال أي شخص إلى مكان لهو عمومي بدون تذكرة أو بتذكرة لم تراعى بشأنها احكام هذا الفصل أو

ه - العمق طابعا مستعملا على تذكرة أخرى

و - خالف احكام هذا الفصل من النظام بوجه آخر يعتبر انه ارتكب مخالفة بلدية .

الفصل العشرون

المقابر

المادة ١٣٧ - ١ - يحول المجلس البلدي انشاء المقابر والمقابر ومراقبتها وتعيين موقعها ومواصفاتها كما يحول نقل الموق ودقنهم وتنظيم الجنائز والمحافظة على حرمة المقابر .

٢ - لا يجوز دفن الموق الا في المقابر المعينة من قبل المجلس البلدي .

المادة ١٣٨ - يحول حفر القبور ودفن الموق والمحافظة على المقابر الناظر المعين من قبل المجلس البلدي .

المادة ١٣٩ - يحق للمجلس البلدي استيفاء الرسوم التالية عن حفر القبور ودفن الموق :

أ - عن الذين تتجاوز اعمارهم ١٢ سنة ٢ ديناران

ب - عن الذين تقل اعمارهم عن ١٢ سنة ١ دينار

الفصل الحادي والعشرون

١ - منع المكارهات

المادة ١٤٠ - يحظر على أي شخص :

أ - أن يطرح أو يضع أية اقدار أو نفايات أو مواد كريمة أخرى في أي شارع أو ساحة

ب - أن يلقي أية نفايات أو اشياء أخرى على أي شارع أو ساحة على وجه يسبب ضرراً أو مضايقة لعابر السبيل .

ج - أن يبي أو يضع في أي شارع أو ساحة آلات أو ماكنات خربة أو نفايات حديدية أو غيرها من المواد أو أن يسمح بإلقاء هذه المواد أو وضعها في أي شارع أو ساحة .

د - أن يترك حيواناً في أي شارع أو أن يربطه أو أن يدعه هائماً ضمن منطقة البلدية .

ه - أن يضع أو يترك أية مواد أو اشياء أخرى على أي شارع أو يسمح بوضعها أو تركها عليها أو أن يسمح بمرور أية مواد أو اشياء أخرى فوق الشارع على وجه يتعارض مع سلامة وحرية السير فيها دون أن ينال تصريحاً كتابياً بذلك من مجلس البلدية أو المأمور أو المفوض منه أو أن يسمح باستمرار هذه المكرهه مدة اطول من المدة التي يسمح له بها في ذلك التصريح .

و - أن يضع أو يتسبب في وضع أي سبج أو مظلة أو غطاء أو خيمة أو شيء بارز آخر فوق أي شارع أو رصيف أو على عاذاته الا اذا كان كل جزء من ذلك السبج أو تلك المظلة أو الغطاء أو الخيمة أو الشيء الآخر مرتفعاً عن سطح الارض بما لا يقل عن المترين ونصف المتر .

ز - أن يمد أي اسلاك أو ما شابهها من الادوات فوق أي شارع أو يتسبب في مدها دون أن ينال تصريحاً كتابياً بذلك من مجلس البلدية

ح - أن يوقف أية عجلة أو عربته أو دراجة في الطريق مدة اطول من المدة اللازمة لوسق البضائع فيها أو إزالتها منها .

ط - أن يحفر أية طريق أو يتسبب في اجراء حفريات فيها دون أن ينال تصريحاً كتابياً من مجلس البلدية أو المأمور المفوض منه .

ي - أن يتخلف عن تسييج أية حفريات اجراها في الشارع أو عن وضع نور بجانب الحفريات بعد غروب الشمس لتثنية المارة وسائقي السيارات إلى وجود الحفريات والمساحة التي تشغلها .

ك - أن يطير طيارة (من الورق) في أي شارع أو ساحة أو أن يذف أية قذيفة فوق أي شارع أو عليه أو أن يطني قصداً أو بصورة غير مشروعة نور أي مصباح وضع لاثارة الشارع أو تحذير المارة أو السائقين .

ل - أن يمتطي أو يسوق بعنف حصاناً أو حيواناً آخر على أي شارع أو أن يقود أو يركب حصاناً أو حيواناً آخر أو أن يدفع أو يسحب أو يركب أية عجلة أو عربته أو دراجة على رصيف أي شارع .

م - أن يتعرض لأيه علامة من علامات البلدية أو اعلان من اعلاناتها أو مصباح من مصابيح الشوارع أو شجرة مفروسة على جانب أي شارع أو يلحق ضرراً بأي شيء مما تقدم أو يطمس أو يفسره أو يحويه .

ن - أن يشغل أو يتسبب في تشغيل أي غرامافون أو راديو أو مكبر صوت أو ما شاكل ذلك من آلات على وجه يخلق راحة الآخرين .

س - أن يعرض أي منظر تمثيلي أو لهو عمومي في أي شارع أو ساحة .

ع - أن يقف أو يقعد أو يضطجع في أي شارع على وجه يعيق حرية المرور .

هذا من الأصل

(المكاره الصحية)

المادة ١٤١ - تعتبر الامور التالية مكاره صحية محظورة ويحق للمجلس البلدي ازالتها

- أ - كل عقار يكون (حسب رأي مأمور الصحة) خطر على الصحة او مضرا بها او مسيئا لها
- ب - كل كوخ او حظيرة او خيمة مستعملة للسكن دون توفر المستلزمات الصحية
- ج - كل عقار ليس له مجرى او يكون مجراه (حسب رأي مأمور الصحة) غير كاف للتصريف
- د - كل بركة او حفرة او مصرف او مجرى ماء او مراض او ميوالة او جورة مراض او مجرى او مجرور او جورة سياج او صندوق زبالة او ساحة على حالة من القذارة تجعلها مضرة بالصحة او خطر عليها او مسيئا لها
- هـ - كل حيوان محجوز على وجه من شأنه ان يجعله مضرا بالصحة او خطراً عليها او مسيئا لها وحلب الحيوانات او رعيها في الساحات العامة
- و - كل كوم يكون مضراً بالصحة او خطراً عليها او مسيئا لها
- ز - كل عقار او قسم من عقار يكون مزدحماً بالسكان على وجه يجعله مضراً بصحة ساكنيه او خطراً عليها سواء أكان ساكنوه افراد عائلة واحدة أم لم يكونوا
- ح - كل مصرف او مجرى أو قناة أو مزاب أو قسطل أو انبوب أو مزاب بناءة لا يفي بالغاية التي وضع من أجلها أو يسبب ضرراً للغير أو يصب في الشارع العام من على ارتفاع يزيد عن نصف متر
- ط - كل كوم منها كان نوعه موضوع في أية بناءة أو بمحاذاة إذا كان يسبب رطوبة لتلك البناءة
- ي - كل انبوب يراز أو انبوب مياه قدرة أو جورة مراض أو مجرى مشقوق أو مكسورا أو راسخ أو مسدود أو معطوب على أي وجه آخر وتلبث منه الروائح الكريهة أو ترشح منه محتوياته
- ك - كل مفصل معطوب في انبوب يراز أو مواسير مراض أو انبوب مياه قدرة أو قناة أو مجرور
- ل - كل جورة مراض (لم تن كايجب كجورة راسخة) أو منفذ تفتيش ترشح منه المياه أو غير مجهز بغطاء حديدي من الاغطية المقرر استعمالها لمنع دخول البعوض
- م - كل مزاب من مزاريب مياه المطر يستعمل كانبوب يراز
- ن - كل مزاب من مزاريب مياه المطر متصل مباشرة مع أي مجرور أو انبوب مياه قدرة أو بالوعة أو مجرى
- س - كل مدخل مجرى واقع داخل البناء سواء أكان مجهزاً بمصيده أم لم يكن ماعداً للمراض أو البالوعة أو الميوالة المجهزة بمصيده حسب الاصول
- ع - كل مراض أو انبوب يراز أو منفذ مجرى غير مجهز بمصيده
- ف - كل موقد أو فرن لا يستهلك بالقدر المستطاع الدخان المتصاعد من الموقد المحروق فيه يقطع النظر عما إذا كان ذلك الموقد أو الفرن مستعملاً للمقاصد التجارية أو لغايات أخرى

ص - كل مدخنة ليست عالية علواً كافياً أو تصاعد الدخان منها بكثرة تستدعي التذمر

ق - تنظيف السجاجيد والبسط .. الخ .. ونفضها في الشارع بين الساعة الثامنة صباحاً ومنتصف الليل

ر - كل معمل او مصنع او مشغل غير مرخص ولا ينظف ولا يجري فيه التهوية بصورة تجعل ما يتصاعد منه خلال وقت العمل من الدخان والابخرة والغبار وغير ذلك من الشوائب المضرة بالصحة عديمة الضرر بقدر الامكان او يكون مكنتاً لدى سير العمل فيه على وجه يؤدي الى تعريض صحة المستخدمين للخطر او للضرر

المادة ١٤٢ - ١ - إذا اقتنع رئيس البلدية او المأمور المفوض من قبله بوجود مكرهه بناء على تقرير قدمه مأمور الصحة يوعز بإرسال اشعار الى الشخص الذي تجت تلك المكرهه عن فعل اياه او عن تقصيره او تفاضيه أو ظلت المكرهه مستمرة بسبب ذلك او الى مالك العقارات الموجودة فيها المكاره إذا تعذر إيجاد الشخص المذكور يكلفه فيه ازالة المكرهه خلال المدة المذكورة في الاشعار وطبقاً للطريقة المبينة فيه والقيام بكافة الاعمال الضرورية لازالة المكرهه والحيلولة دون تكررها

٢ - يكون قرار رئيس البلدية او المأمور المفوض من قبله فيما يتعلق بالعمل الواجب اجراؤه نهائياً وتدرج تفاصيل ذلك العمل في الاشعار المبلغ

المادة ١٤٣ - ١ - إذا كانت المكرهه ناشئة عن عدم وجود الانشاءات المتعلقة بالمجاري او عن عيب فيها او كان العقار المبحوث عنه غير مأهول يرسل الاشعار الى مالك ذلك العقار

٢ - إذا كانت المكرهه ناجمة عن اهمال ساكن العقار او قصوره او كان استمرار وجودها ناشئاً عن ذلك فيرسل الاشعار الى ساكن العقار

٣ - إذا كان العقار اكثر من مالك واحد فيكتفي ان يرسل الاشعار الى احدهم

٤ - إذا كان يسكن العقار اكثر من ساكن واحد فيكتفي ان يرسل الاشعار الى الساكن المعروف

٥ - إذا كان المالك غير مقيم في البلاد في الوقت المبحوث عنه يرسل الاشعار الى الشخص الذي يكون اذ ذاك وكيله عنه سواء أكان ذلك الوكيل يتناول اجراً عن عمله أم لا ويعتبر الوكيل المسمى اليه من اجل غايته هذا النظام بمثابة مالك العقار المذكور

المادة ١٤٤ - إذا تعذر إيجاد الشخص الذي سبب المكرهه واتضح أن وجود المكرهه واستمرارها لم يكن ناشئاً عن فعل اياه مالك العقار أو شاغله أو عن قصور أو تفاض منها يجوز للمجلس ان يزيل المكرهه على نفقته

المادة ١٤٥ - إذا لم يعمل بالاشعار المبلغ حسب الاصول وفقاً لهذا النظام خلال المدة المذكورة يجوز للمجلس او المأمور المفوض من قبله حسب الاصول ان يطلب الى محكمة الصلح تكليف المتخلف بالحضور امامها

المادة ١٤٦ - إذا اقتنعت المحكمة بان المكرهه لم تزل موجودة او ان الاشغال المطلوب عملها في الاشعار لم تنفذ بتمامها بصوره تكفل عدم تكرار تلك المكرهه فالمحكمة عندئذ ان تحكم بغرامة قدرها ديناراً واحداً عن كل يوم تستمر فيه المخالفة ويجوز للمحكمة في الوقت نفسه ان تصدر أمراً تقضي فيه على المتخلف بالقيام بجميع الاشغال الضرورية للدرجة في الاشعار خلال المدة التي تعينها في ذلك الامر وإذا لم يتم العمل لدى القضاء المدة المعينة في الامر يجوز للمحكمة ان توغر الى المجلس او المأمور المفوض من قبله حسب الاصول بتنفيذه ويقتضي على الشخص الذي صدر الامر بحقه ان يدفع النفقات التي انفقها المجلس او ذلك المأمور في سبيل تنفيذ الامر

هكذا من الأشغال

المادة ١٤٧- يكون للأمر الصريح من أجل القيام بجميع واجباته المتعلقة بتفقد المسائل الصحية في منطقته وإزالة المكاره منها صلاحية الدخول إلى أي عقار إما بنفسه أو مع مساعديه بعد إعطاء إشعار (كتابي) إلى ساكن العقار يعلمه فيه بقرنه على دخول عقاره (بعد مضي أربع وعشرين ساعة على تاريخ الإشعار) ويكون له أيضاً حق حفر الأرض وغصن الحياض والمياول .. الخ .. فإذا وجدها في حالة جيدة تطمر الأرض ويصلح الطرر الناجم على ثقة المجلس وإذا وجد عيب في الحياض أو وجد أنها تتطلب التصليح على أي وجه آخر يجوز للمجلس أن يرسل خطاراً يحضرها إلى مالك العقار أو ساكنه حسب مقتضى الحال

المادة ١٤٨- ليس في هذا النظام ما يمنع مأمور الصحة من لفت انتباه مالك العقار أو ساكنه إلى وجود المكاره بأرسال مذكرة تنبيه إليه غير أن المأمور الموأ إليه لا يكون مجبراً على إرسال مثل هذا التنبيه .

المادة ١٤٩- إذا تبين للمجلس بناء على تقرير قدمه مأمور الصحة أن بناء من الابنية الحالية يقع ضمن منطقة البلدية غير مجهز بالمقدار الكافي من المراحيض أو صناديق الزبالة يجوز لرئيس البلدية أو للمأمور المقوض من قبله أن يكلف مالك ذلك البناء بإشعار خطي بأن يقوم خلال المدة التي يبينها في ذلك الإشعار بأعداد مراحيض كافية حسنة التهوية مجهزة بالابواب والأغطية اللازمة وبصندوق واحد أو صناديق للزبالة من النوع الموافق عليه مصنوع من مادة مكلفة ثقيلة ومجهزة بغطاء محكم حسباً ذكر فيما تقدم يقتضي أن تكون هذه الصناديق في كل حين جيدة يرضى عنها مأمور الصحة .

٢ - إذا لم يعمل بمتطلبات الإشعار المشار إليه يجوز للمجلس حين اقتضاء المدة المعينة فيه أن يقدم طلباً إلى المحكمة يطلب فيه دعوة التخلّف للحضور أمامها ويجوز للمجلس أيضاً أن يقوم بنفسه بالأشغال المطلوب إجرائها دون أن يلجأ في بادئ الأمر إلى أخذ تفويض بذلك من المحكمة وأن يسترد من المالك النفقات التي تنفقها من جراء ذلك مع أية مصاريف أخرى انقضت في سبيل تنفيذ الإشعار .

المادة ١٥٠- لا يجوز إنشاء جورة مرحاض على بعد لا يقل عن أربعة أمتار من أية بناية أو على بعد يقل عن ثمانية أمتار من أي صهرج ماء أو بئر ولا يجوز إنشاء جورة مرحاض راشعة في أي مكان من الأماكن إلا بموافقة المجلس وفي الموقع وعلى الشكل اللذين يقرهما المجلس أو طبيب الصحة .

المادة ١٥١- يترتب على كل شخص يستخدم عمالاً أن يبيّن ويعددهم إزاء مأمور الصحة ضرورياً من المرافق الصحية حين يكلفه بذلك الأمر المذكور وإذا كانت هذه المرافق موقته يبيّن وضعها وإنشائها في المكان الذي يوعز به ذلك الأمر .

المادة ١٥٢- يترتب على كل شخص يملك بناية أو يسكنها وعلى كل شخص يملك بناية غير مسكونة .

أ - أن يبنى تلك البناية والأماكن المجاورة لها مباشرة نظيفة .

ب - أن ينظف ويزيل ما تراكم من الأتار أو الأوساخ أو نفايات أو زبالة أو أية مادة يعترض على وجودها في تلك الابنية أو بجوارها وأن يضعها في وعاء له غطاء .

المادة ١٥٣- يحظر على أي شخص :

أ - أن يكس نفايات الورق أو أية نفايات أخرى من أي حانوت أو مسطبة أو منزل أو عربة نقل أو أي عقار آخر واقع على الشارع إلى أي شارع أو طريق أو أي مكان آخر أو أن يرميها أو يلقيها فيه على أي وجه آخر .

ب - أن يرمي أو يلقي نشرة أو إعلاناً أو أية مادة أخرى في أي شارع بقصد الإعلان

ج - أن يرمي أو يلقي إعلاناً أو نشرة أو أية أوراق أخرى مزقت أو نزع من لوح إعلانات أو خلافه

د - أن يرمي أو يلقي في أي شارع ماء قذراً أو قشور الفواكه أو الخضار أو جيف الحيوانات أو السمك أو بعض أجزاء تلك الجيف أو سقط الحيوانات على اختلاف أنواعها .

هـ - أن يرمي أو يلقي في أي شارع قناني مكسورة أو مسامير أو مواد حادة أو حجارة أو رمالاً أو حديدًا أو هياكل سيارات محطمة أو أية مادة من مواد البناء .

و - أن يبول أو يتغوط في أي شارع أو أن يلوّثه بأية صورة أخرى .

للمادة ١٥٤- ١ - يحظر وضع أية نفايات في صناديق الزبالة ما عدا النفايات الناشئة التي تعنى مصلحة التنظيف التابعة للبلدية بجمعها وإزالتها والتصرف بها .

٢ - لا يجوز وضع صناديق الزبالة في الشوارع أو الطرقات بل يقتضي وضعها في الملك الخاص وفي أقرب نقطة للشارع بصورة تضمن نقل النفايات منها إلى سيارة الزبالة في اقصر وقت ممكن .

٣ - النفايات والقمامة

للمادة ١٥٥- يقتضي على كل من يشغل بناية واقعة في منطقة البلدية أن يقدّم المزد الذي يطلبه مأمور الصحة من صناديق الزبالة وأن يضعها في الأماكن التي يبينها وفقاً لتعليماته ويترتب على من شغل البناية أن يحافظ على بقاء هذه الصناديق في حالة جيدة وأن يصلحها متى خربت ويبدلها بغيرها من وقت إلى آخر وفقاً لتعليمات المأمور وفي المدة التي يحددها .

للمادة ١٥٦- لا يجوز لأي شخص من الأشخاص في منطقة البلدية أن يفرج أو يلقي نفايات في أي مكان خلافاً لصناديق الزبالة المقررة .

للمادة ١٥٧- يترتب على كل من يشغل اسطبلًا في منطقة البلدية أن يتخذ التدابير لإيداع نفايات الاسطبل في أوعية خاصة يحددها لذلك الغاية على أن تكون مصنوعة بالشكل والحجم اللذين يقرهما مأمور الصحة ومن المادة التي يبينها .

للمادة ١٥٨- يستترتب على كل من يشغل عملاً تجارياً في منطقة البلدية أن يتخذ التدابير لإيداع نفايات الحرفة التي يصاهاها في أوعية خاصة يحددها لذلك الغاية على أن تكون مصنوعة بالشكل والحجم اللذين يقرهما مأمور الصحة ومن المادة التي يبينها وأن توضع في المكان الذي يبينه .

للمادة ١٥٩- يترتب على كل من ينقل القمامة أو نفايات الاصطبلات أو الحال التجارية أن يتخذ التدابير اللازمة لمنع تلوث الأرصفة أو الطرق أو أن يستعمل سيارته أو وعاء مصنوعاً على وجه يحول دون تسرب النفايات منه .

للمادة ١٦٠- ١ - يجوز لعمال مجلس البلدية أو وكلائه أن يدخلوا خلال الأوقات المعقولة التي يبينها المراقب ساحة أية بناية أو محل تجاري أو اسطبل لأجل جمع النفايات أو نقلها وفقاً لأحكام هذا النظام .

٢ - يترتب على شاغل البناية أو الاسطبل أو المحل التجاري أن يضع صناديق الزبالة أو الأوعية المعدة لجمع وإزالة النفايات مكان قريب من متناول يد عمال مجلس البلدية .

للمادة ١٦١- يجوز للمنظف ولأي مأمور من مأموري البلدية أن يدخل بحاجة إلى بناية أو محل تجاري أو أي اسطبل للتأكد من مراعاة أحكام هذا النظام .

للمادة ١٦٢- ينقل عمال مجلس البلدية أو وكلاؤه جميع النفايات من الاسطبلات ونفايات الحال التجارية التي يجمعونها إلى أماكن التي يبينها مجلس البلدية بموافقة طبيب دائرة الصحة وتكون تلك النفايات ملكاً للمجلس .

هذا من الأصل

الفصل الثاني والعشرون

١ - الاعلانات

المادة ١٦٣ - لا يجوز لأي شخص أن يعرض إعلاناً أو يبيء الأسباب لعرضه في أي مكان عام ضمن منطقة البلدية إلا إذا كان ذلك على إحدى لوحات الاعلانات التي اعدتها مجلس البلدية لذلك الغرض.

المادة ١٦٤ - ١ - يجوز للمجلس أن يستوفي عن الاعلانات المعروضة الرسوم التالية :-

أ - عن كل اعلان يعرض على ستار السينما (١٠٠ فلس) لمدة اسبوع من تاريخ ابتداء عرض الاعلان

ب - عن كل اعلان ينار بالكهرباء أو بأية طريقة أخرى (١٥٠) فلساً لمدة اسبوع من تاريخ عرض الاعلان.

ج - عن كل اعلان آخر عن مدة سبعة ايام سبعون فلساً وتختتم نسخ الاعلان بطابع خاص يده المجلس خصيصاً لهذه الغاية.

٢ - لا يجوز لأي شخص أن يعرض أي اعلان إلا بعد أن يدفع للمجلس الرسم المستحق على ذلك الاعلان بمقتضى الفقرة السابقة.

المادة ١٦٥ - يقرر المجلس أو معتمده الاولى في عرض الاعلانات.

المادة ١٦٦ - يحق للمجلس أن يطلب محس نسخ من أي اعلان من الاعلانات المعروضة بدون مقابل.

المادة ١٦٧ - لا يجوز لأي شخص أن يعتب بآلة لوحة أو كشك أو مكان خصمه المجلس لعرض الاعلانات وفقاً لاحكام هذا النظام أو أن يشوهه أو يكسره أو يلوته.

المادة ١٦٨ - لا يجوز لأي شخص أن يزيل أو يمزق أو يشوه أو يلف أو يلوث أي اعلان من الاعلانات التي تعرض وفقاً لهذا النظام.

المادة ١٦٩ - لا يجوز لأي شخص أن يعرض أي اعلان ينار بالكهرباء بصورة متقطعة أو أي اعلان أو اذاعة بواسطة كرامافون أو راديو أو جهاز مكبر للصوت بصورة ظاهرة في شارع أو مكان عام أو على سيارة عمومية أو تجارية إلا بعد الحصول على موافقة المجلس خطياً.

المادة ١٧٠ - لا يجوز لأي شخص أن يعرض اعلاناً بشكل شريط يمتد من جهة من الشارع إلى جهة الأخرى أو بشكل اعلان محمله أو توضع آية سيارة أو شخص أو أن يعرض اعلاناً في شكل لوحة يحملها شخص إلا بموافقة المجلس خطياً.

المادة ١٧١ - لا يجوز لأي شخص أن يوزع باليد أية اعلانات ضمن حدود منطقة البلدية باستثناء الجرائد الرخصة أو ملاحظتها إلا بموافقة المجلس الخطية.

المادة ١٧٢ - لا تسمى احكام هذا الفصل من النظام على الاعلانات التي تعرضها الحكومة أو يعرضها المجلس.

٢ - الارمات والياقات

المادة ١٧٣ - يستوفي المجلس البلدي رسماً عن كل آرمة أو ياقطة تعلق ضمن منطقة البلدية.

المادة ١٧٤ - يقدر رسم رخصة الارمة أو الياقطة على اساس مساحتها سواء اكانت معلقة أو منقوشة أو مكتوبة أو مدهونة على جدران العقار الخارجية أو ابوابه أو نوافذه ويقدر الرسم على اساس الفئات التالية :

- أ - عن كل آرمة أو ياقطة تبلغ مساحتها ربع متر مربع أو اقل ٢٥٠ فلس
ب - عن كل آرمة أو ياقطة تتجاوز مساحتها ربع متر مربع ولكنها لا تزيد على المتر المربع ٤٠٠ فلس
ج - عن كل آرمة أو ياقطة تتجاوز مساحتها متراً مربعاً ولا تتجاوز مترين مربعين ٧٥٠ فلس
د - عن كل ياقطة تتجاوز مساحتها مترين مربعين ١٠٠٠ فلس

المادة ١٧٥ - لا يجوز وضع آرمة أو ياقطة في شارع أو طريق عام أو زقاق أو ساحة أو ميدان أو تعليقها على عقار بشكل يؤثر على حركة المرور أو يعجب النظر.

المادة ١٧٦ - تسمى ارمات وعناوين اصحاب المخازن أو المقار أو محال الاعمال ومشغليها المكتوبة على الابواب أو على واجهات عرض البضائع (التقنيات) من الرسوم المقررة في هذا النظام.

الفصل الثالث والعشرون

١ - رسوم المسلخ

المادة ١٧٧ - ١ - يستوفي مجلس البلدية الرسوم التالية عن الحيوانات التي تذبح في مسلخ البلدية :

- | | |
|-----|--|
| فلس | أ - عن كل رأس من الضأن أو الماعز |
| ٨٠ | ب - عن كل حمل أو جدي لا يزيد وزنه على ١٠ كيلو غرامات |
| ٥٠ | ج - عن كل حمل لا يزيد وزنه على ٣٠ كيلو غراماً |
| ٢٥٠ | د - عن كل حمل يزيد وزنه على ٣٠ كيلو غراماً ولكنه لا يتجاوز ٥٠ كيلو غراماً |
| ٤٠٠ | هـ - عن كل رأس من البقر لا يزيد وزنه على ١٢٠ كيلو غراماً |
| ٥٠٠ | و - عن كل رأس من البقر يزيد وزنه على ١٢٠ كيلو غراماً ولكنه لا يتجاوز ٢٥٠ كيلو غراماً |
| ٦٠٠ | ز - عن كل رأس من البقر يزيد وزنه على ٢٥٠ كيلو غراماً |
| ٦٥٠ | |

٢ - يدفع رسم قدره ٥٠٠ فلساً عن كل خنزير أو حمل يذبح ضمن منطقة البلدية ويخفض هذا الرسم إلى النصف ان كان الخنزير أو الحمل لا يتجاوز عمره الستين.

٣ - يدفع رسم قدره ٢٠ فلساً عن كل ذبيحة تنفخ في مسلخ البلدية بواسطة جهاز البلدية.

٤ - تدفع الرسوم المشار إليها في الفقرتين (١) و (٢) من هذه المادة إلى مجلس البلدية أو إلى معتمده أو للآثر قبل اخراج الذبيحة من المسلخ.

٥ - ان الرسوم المنسوبة بمقتضى هذه المادة حسب ذبحة تستوفي عند ذبحها بالمقابل بعد فصل الرأس والرجلين والسقط وبعد سلخ الذبيحة وغسلها.

هكذا من المسلخ

٢ - جيف الحيوانات

المادة ١٧٨ - يتولى عمال مجلس البلدية دفن جيف الحيوانات أو حرقها ويحق للمجلس البلدي استيفاء رسم لا يتجاوز ٥٠٠ فلس من صاحب الجيفة مقابل نفقات التخلص منها .

الفصل الرابع والعشرون

المجاري وجور المراحض

المادة ١٧٩ - إن عمال ومستخذي مجلس البلدية هم الذين يتولون تفريغ جور المراحض وتنظيف المجاري والمراحض في منطقة البلدية .

المادة ١٨٠ - سلا يجوز لأي شخص في منطقة البلدية أن يفرغ جورة مراحض أو أن ينظف مجرورا إلا بعد الحصول على إذن خطي بذلك من مجلس البلدية أو معتمده المقوض .

المادة ١٨١ - ١ - يستوفى المجلس البلدي الرسوم التالية عن تفريغ جور المراحض أو المجاري :-

أ - عن كل حافلة سيارة مجهزة بمضخة لا تقل سعتها عن أربعة أمتار مكعبة (دينار و ٢٥٠ فلسا) داخل المدينة .

ب - المبلغ المتفق عليه مع الطالب لدى استعمال السيارة خارج المدينة .

٢ - إذا رأى مأمور الصحة أن من المستحسن من الوجبة الصحية استعمال طريقة أخرى لتفريغ جورة المراحض فيترتب على صاحبها أن يدفع إلى مجلس البلدية المصاريف التي يتحملها في سبيل ذلك .

المادة ١٨٢ - يجب دفع الرسوم لتصفية البلدية عن كل عمل طلب القيام به بمقتضى هذا الفصل من النظام قبل الشروع في ذلك العمل .

الفصل الخامس والعشرون

مراقبة الكلاب

المادة ١٨٣ - سلا يجوز لأي شخص أن يقتل كلبا في منطقة البلدية ما لم يكن ذلك الكلب مراعيا من قبل البلدية وفي طوره لوحة ممدونة سناها عن المجلس البلدي .

المادة ١٨٤ - بالرغم مما ورد في المادة ١٨٣ من هذا النظام يجوز لكل شخص يقوم بزيارة موقعة لمنطقة البلدية معتمدا ماصطليحا كليا ولكل شخص يقوم في ذات المنطقة بحفظ كلب مدمرة موقفة من الأمن أن يحتفظ بذلك الكلب مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوما دون أن يكون ذلك الكلب مراعيا كما سبق بشرط أن يبق

المادة ١٨٥ - يفتقر في المجلس البلدي رسما قدره ثمانية فلس عن رخصة الكلب لمدة تسعة أشهر .

المادة ١٨٦ - بالرغم مما ورد في المادة ١٨٥ يجوز للمجلس البلدي منح الرخصة مجانا

أ - لكل راع يتولى قطيعا من المواشي على أن لا يتجاوز عدد الكلاب المرخصة على هذه الصورة الاثنين .

ب - لكل ضرير عن كل كلب يستعمله كدليل له .

المادة ١٨٧ - يجوز للمجلس البلدي أن يرفض منح أي شخص رخصة باقتناء كلب ضمن منطقة البلدية أو أن يسحبها من الشخص الممنوحة له إذا ثبت لديه أن الكلب شرس الطباع أو خطرا على الأمن العام أو بسبب ازعاجا للآخرين بمسكوة تبعه أو مهاجمة للأشخاص .

المادة ١٨٨ - ١ - إذا رفض المجلس إصدار رخصة لأي كلب أو استرجعت الرخصة الصادرة له وجب على صاحبه أن يودعه خلال أربعة أيام في بيت الكلاب التابع للمجلس البلدي ويجري التصرف بذلك الكلب وفقا لما يوعز به الطبيب البيطري .

٢ - إذا كان لشخص كلب اودع في بيت الكلاب التابع للبلدية بسبب رفض إصدار رخصة له أو بسبب استرداد رخصته

أ - وأعرب صاحب ذلك الكلب إلى المجلس كتابة عن رغبته في اقامة دعوى للحيولة دون ائلاف الكلب خلال ثمان واربعين ساعة من تاريخ ايداعه في بيت الكلاب التابع للبلدية .

ب - ودفع سلفا إلى مجلس البلدية رسما قدره ثمانية فلس عن اطعام الكلب وايواله والعناية به عن كل عشرة أيام أو جزء منها إلى أن تفصل المحكمة ذات الاختصاص في القضية فلا يتلف الكلب حتى تصدر المحكمة قرارها بشأنه .

المادة ١٨٩ - ١ - مع مراعاة احكام المادة ١٨٥ من هذا النظام اذا وجد كلب في منطقة البلدية غير مرخص او ليس في عنقه طوق يحمل لوحة الترة المعدنية يقوم مأمور البلدية او الشرطة بالقبض على ذلك الكلب وايداعه في بيت الكلاب التابع للبلدية ويشترط في ذلك انه اذا تمذر القبض على الكلب فيجوز لمأمور البلدية او الشرطة ان يقضي عليه حالا براه .

٢ - كل كلب وضع في بيت الكلاب التابع للبلدية وفقا لاحكام الفقرة (١) من هذه المادة يحجز مدة ثمان واربعين ساعة ويحضر عليه اذا لم يطالب صاحبه خلال هذه المدة .

ويشترط في ذلك دائما انه اذا كان مظهر الكلب يدل على انه ذو قيمة وكان ثمة ما يدعو الى الاعتقاد بأنه مرخص بالرغم من عدم وجود طوق في عنقه يحمل لوحة الترة كما ذكر سابقا يجوز تمديد مدة الحجز لغاية سبعة أيام .

المادة ١٩٠ - يجوز لصاحب الكلب الذي قبض عليه أو حجز وفقا لاحكام المادة السابقة ان يسترد كلبه خلال المدة المبينة في المادة المذكورة لدى ابراز رخصة ذلك الكلب أو دفع رسم للمجلس البلدي أو لوكيله المقوض قدره خمسون فلسا في اليوم لقاء اطعام الكلب وايواله والعناية به .

المادة ١٩١ - يحفظ المجلس البلدي سجلا من اجل الغايات المقصودة من هذا الفصل من النظام تدرج فيه جميع التفاصيل المتعلقة بكل كلب صدرت له رخصة ويقضي على صاحب الكلب ان يورد المجلس بما يطلب منه من التفاصيل .

هكذا من الأشغال

المحل السادس والعشرون

احكام عامة

المادة ١٩٢-١ - لا يجوز لأي شخص ان يضع بسطة او طاولة او كرسي في أي شارع او على اي رصيف الا اذا كان مصرحاً له خطياً بذلك من قبل مجلس البلدية.

٢ - يجوز للمجلس البلدي ان يمنع عن اعطاء اي تصريح او ان يمنحه مقيداً بالشروط التي يستوجب فرضها وان يلغي التصريح بعد صدوره اذا تبين له ان الشخص المعني قد خالف الشروط التي اعطي التصريح بموجبها.

٣ - لا يصدر اي تصريح كما ذكر من شأنه ان يعيق حرية المرور او يسبب ازعاجاً للمجاورين.

٤ - يستوفي مجلس البلدية ممن يصدر اليه تصريحاً بمقتضى الفقرة (١) من هذه المادة رسماً قدره ديناراً ونصف في السنة اعتباراً من تاريخ صدور التصريح ولا يرد هذا الرسم كله او بعضه فيما لو التي التصريح.

المادة ١٩٣- يستوفي المجلس البلدي الرسوم التالية:-

فلس دينار

أ - عن التصديق على نسخة مشروع تنظيم المدينة الميكلي او المفضل اعدت على نفقة الطالب سواء أكان المشروع موافقاً عليه أم مودعاً في دائرة البلدية بمقتضى قانون تنظيم المدن المعمول به من حين الى آخر في المملكة الاردنية الهاشمية.

١ ٠٠٠

ب - عن الموافقة على نسخة اية خارطة اخرى اعدت على نفقة الطالب

٥٠٠

ج - عن اصدار نسخة موافق عليها مستند لا يزيد على ٣ صفحات من الحجم الكامل

٥٠٠

د - عن كل ٣ صفحات اخرى بعد الثلاث الاولى أو أي جزء منها

٣٠٠

هـ - عن اصدار اية شهادة اخرى او مستند آخر او ختمه بخاتم البلدية

٢٥٠

المادة ١٩٤- باستثناء ما ورد عليه نص خاص في هذا النظام :-

١ - ينتهي العمل بأية رخصة صادرة بموجب هذا النظام في اليوم الحادي والثلاثين من شهر آذار من كل سنة.

٢ - اذا صدرت رخصة بموجب هذا النظام بعد اليوم الثلاثين من شهر ايلول من اية سنة فيستوفي نصف الرسم المقرر عن الرخصة.

المادة ١٩٥- يحق للمجلس البلدي الامتناع عن اصدار اية رخصة لأي شخص كان كما يحق له سحب اية رخصة بعد اصدارها. للاسباب التي يراها داعية لذلك وفي كلتا الحالتين يحق للشخص المتضرر استئناف قرار المجلس الى مصرف اللواء الذي يكون قراره نهائياً. ولا تعاد اية رسوم كانت قد دفعت للبلدية بسبب سحب الرخصة ممن صدرت له.

المادة ١٩٦- تعتبر الرخص الصادرة بموجب الانظمة السارية المفعول قبل بدء العمل بهذا النظام انها رخص قانونية سارية المفعول الى آخر شهر آذار من عام ١٩٥٧.

المادة ١٩٧- يستوفي المجلس البلدي مائة فلس عن كل لوحة نمرة يصدرها بموجب هذا النظام.

المادة ١٩٨- يحق للمجلس البلدي تخفيض أي رسم مفروض بموجب هذا النظام أو الاعفاء منه كلياً تشجيعاً للبيئات والجمعيات الخيرية والثقافية والرياضية أو مراعاة لفقر الشخص المكلف.

المادة ١٩٩- ١ - يجوز للمجلس البلدي تزييم أي سوق من أسواق البلدية والتعاقد مع الاشخاص والشركات على جباية أي رسم يحق للمجلس تحصيله بموجب هذا النظام ويعتبر دفع الرسوم للمتزيين كأنه تم للمجلس البلدي

٢ - يقتضى على كل ملزم لاية رسوم بلدية أن يحمل أثناء ممارسة عمله شهادة تحمل خام البلدية وتوقيع رئيسها تشعراً بأنه مفوض من قبل المجلس بتحصيل الرسوم التي تعهد بتحصيلها ويترتب على الملزم ابراز شهادته هذه عند الطلب.

المادة ٢٠٠- يحق للمجلس البلدي تحصيل جميع النفقات والعوائد والرسوم التي تستوفي لصالح البلدية عملاً بهذا النظام بالطريقة ذاتها التي تحصل فيها اموال البلدية حسب قانون البلديات.

المادة ٢٠١- يترتب على كل مالك لاية عمارة سواء أكانت معدة للسكن أو للسكائب أو غيرها ويقم فيها أو يشغلها أكثر من ثلاثة مستأجرين أن يضع انواراً كهربائية في جميع مداخل العمارة وفوق ادراجها وابوابها بحيث تبقى هذه المداخل والادراج والابواب مضاءة من المساء الى منتصف الليل وفقاً لتعليمات المجلس البلدي.

المادة ٢٠٢- كل من اعتدى على أي نور كهربائي في اية عمارة أو شارع أو عطلة أو اطفاء أو ازال اية قطعة منه يعتبر مخالفاً لهذا النظام.

المادة ٢٠٣- ان الاشعارات والاختارات والاعلانات والاورام وسائر المستندات التي يتطلب هذا النظام او يجوز تبليغها تعتبر انها بلغت حسب الاصول اذا سلمت للشخص المطلوب ارسالها اليه أو اذا تركت في المكان المعروف انه كان يقيم فيه اخيراً أو اذا سلمت في أو نسخة عنها الى أي شخص موجود في المقار اذا كان المطلوب ارسالها الى مالك المقار أو ساكنة أو تبليغها في مكان ظاهر من المقار اذا تعذر إيجاد شخص فيه يمكن تبليغها له ويجوز تبليغها ايضاً بالبريد المسجل واذا أرسلت بالبريد العادي تعتبر انها بلغت في الحين الذي يصل فيه الكتاب المتضمن الاشعار الى الشخص المرسل اليه وفقاً لبريد المعتاد ولا تبيات هذا التبليغ يكتفى ان يقام الدليل على ان الاشعار او الاخطار او الاعلان او الامر أو المستند الاخر قد عنون بالعنوان الصحيح وأرسل بالبريد، وكل إشعار او إخطار يتطلب هذا النظام تبليغه الى مالك المقار او ساكنه يجوز ان يعنون بكتابة عبارة (مالك) او (ساكن) المقار المبحوث عنه (مع ذكر اسم المقار) دون الحاجة الى ذكر اي اسم او وصف آخر.

المادة ٢٠٤- ١ - كل من قام بأي عمل يخالف لاي نص في هذا النظام

٢ - وكل من تخلف عن العمل بموجب أي اخطار يكون قد وجهه اليه المجلس عملاً بمقتضيات هذا

هذا من المأمور

النظام وطلب منه بموجبه القيام بأي عمل أو بالتوقف عن أي عمل ضمن المدة التي يحددها المجلس في إخطاره .

٣ - وكل من قام بعمل خلافاً للتعليمات التي يصدرها إليه المجلس بموجب أحكام هذا النظام . يعتبر أنه ارتكب مخالفة بلدية ويخاطب بغرامة لا تتجاوز العشرة دنانير .

المادة ٢٠٥ - تقدم جميع الدعاوى المتعلقة بمخالفة هذا النظام إلى محكمة صلح رام الله الفصل فيها وتُدفع الغرامات المحصلة إلى صندوق البلدية وفقاً لأحكام قانون البلديات .

المادة ٢٠٦ - يحق للمجلس البلدي أن يقوم بأي عمل يطلب من أي شخص القيام به بموجب أحكام هذا النظام ويخلف عن القيام به ويأن يطالب ذلك الشخص بجميع النفقات التي يتكبدها في هذا السبيل .

المادة ٢٠٧ - يلغى نظام بلدية البيرة لسنة ١٩٥٣ مع جميع ما طرأ عليه من تعديلات وأي نظام آخر إلى المدى الذي تكون فيه أحكامه مغايرة لأحكام هذا النظام .

ويشترط في ذلك أن كافة العقود والتعهدات والأعمال التي أجراها مجلس أو هيئة بلدية البيرة وفقاً للصلاحيات المخولة لذلك المجلس أو تلك الهيئة بمقتضى أي نظام ملغى تبقى نافذة المفعول خلال مدة العمل بلك العقود أو التعهدات ويطبق عليها هذا النظام إلى الدرجة التي تستلزم ذلك .

١٩٥٧/٧/٣

الحسين بن طومر

وزير الدفاع والصحة	وزير الداخلية والأشغال	نائب رئيس الوزراء	رئيس الوزراء
والشؤون الاجتماعية	العامية والمدلية	وزير الخارجية	
سليمان عبد الرزاق طوقان	فلاح المدادحة	مدير الرفاعي	أبراهيم هاشم

وزير الزراعة والأشغال	وزير المالية والمواصلات	وزير الاقتصاد الوطني
والصناعات		
ماكس الفايز	انستاس حنايا	والثروة والتعليم
		خلوصي الحيري



الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية

١١ محرم ١٣٧٧ الموافق ٨ آب ١٩٥٧

عمان : الخميس

ملحق رقم (١) للعدد رقم ١٣٤٢ الصادر بتاريخ ٤ محرم سنة ١٣٧٧ الموافق ١ آب سنة ١٩٥٧ من الجريدة الرسمية

الفهرس

صحيفة	٧١٨	نائب رئيس مجلس الاعمار
٧١٨ - ٧٢٠	٧٢١	لوظفون
٧٢١	٧٢٢	الاستملاك
٧٢٢ - ٧٢٣	٧٢٣	تعليمات العالوة الاضافية لضباط وافراد الجيش العربي الاردني
٧٢٣	٧٢٣	قرار اعفاء
٧٢٣	٧٢٣	قرار تعيين لجان بلديات - قلقيلية - طوباس - سلفيت - عتبا
٧٢٣ - ٧٢٤	٧٢٣	تطبيق قانون البلديات
٧٢٤	٧٢٦	الحامون
٧٢٦	٧٢٦	أمر دفاع صادر عن وزارة الاقتصاد الوطني
٧٢٦	٧٢٦	أمر صادر بمقتضى نظام الدفاع رقم (٥) لسنة ١٩٤٨
٧٢٦	٧٢٧	قرار تعيين عضو في لجنة القاعد
٧٢٧ - ٧٢٩		تطبيق قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٣١) لسنة ١٩٥٥
		الاعلانات

مطبوعة
في المطبعات الملكية الاردنية

هكذا من الله جل

نائب رئيس مجلس الاعمار
صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على تعيين دولة السيد هزاع الحجاوي نائباً لرئيس مجلس الاعمار .

•••••

الموظفون

صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على ما يلي :-

- ١ - ترفيع السيد احسان هاشم السفير في وزارة الخارجية بالدرجة الاولى الى وظيفة سفير براتب شهري قدره ثمانون ديناراً من تاريخ ١٩٥٧/٧/١ .
- ٢ - ترفيع السيد عبدالله الزريقات الوزير المفوض في وزارة الخارجية الى الدرجة الاولى براتب شهري قدره ستون ديناراً من تاريخ ١٩٥٧/٧/١ .
- ٣ - تعيين السيد مدحت جمعة أميناً اول في الديوان الملكي الهاشمي بدرجة وراتبه الحاليين .
- ٤ - نقل السيد سعيد الدرة رئيس المفتشين في وزارة التربية والتعليم الى وظيفة مدير دائرة الآثار بدرجة الحالية اعتباراً من تاريخ ١٩٥٧/٨/١ .
- ٥ - نقل الدكتور عبد الكريم الغرايبة مدير دائرة الآثار الى وظيفة مفتش في وزارة التربية والتعليم بدرجة وراتبه الحاليين من تاريخ ١٩٥٧/٨/١ .
- ٦ - تعيين السيد منير الرفاعي في وظيفة مساعد وكيل وزارة المالية من الدرجة الثانية .
- ٧ - تعيين السيد موسى الدجاني لوظيفة مراقب البرامج من الدرجة الرابعة اعتباراً من تاريخ ١٩٥٧/٧/١ .
- ٨ - ترفيع السيد تيسير ظبيان مدير معهد العلوم الاسلامية الى الدرجة الرابعة اعتباراً من تاريخ ١٩٥٧/٧/١ .
- ٩ - ترفيع السيد شجاع الاسد الى الدرجة الخامسة ليشغل وظيفة مسجل العلامات التجارية من تاريخ ١٩٥٧/٧/١ .
- ١٠ - تعيين المهندس السيد ياسر الخماش لوظيفة مهندس بالبلديات من الدرجة الرابعة .
- ١١ - أ - ترفيع السيد عباس حماد الى الدرجة الرابعة ليشغل وظيفة مساعد المراقب .
ب - ترفيع السيد حنا روبا الى الدرجة الخامسة ليشغل وظيفة نائب مهندس .
ج - ترفيع السيد وديع بولص المشيقي الى الدرجة السادسة ليشغل وظيفة نائب مهندس .
د - ترفيع السيد جواد أديب جودة الى الدرجة السادسة ليشغل وظيفة مهندس الاستوديوهات .

١٨٧

- ١٢ - أ - ترفيع السيد حنتن ميار الى الدرجة الخامسة ليشغل وظيفة رئيس مدققين .
ب - ترفيع السيد جورج قسوس الى الدرجة الخامسة ليشغل وظيفة رئيس مدققين .
ج - ترفيع السيد كمال العلي الى الدرجة الخامسة ليشغل وظيفة رئيس مدققين .
د - ترفيع المدقق السيد عبد الصكرم الفلاح الى الدرجة السادسة .
هـ - اعتبار هذه الترفيعات من تاريخ ١٩٥٧/٧/١ .

١٣ - ترفيع كل من السادة فؤاد الانصاري وعبد الله الاسعد واحمد المبيضين وعبد الله المعاني الى الدرجة السادسة اعتباراً من تاريخ ١٩٥٧/٧/١ .

- ١٤ - أ - ترفيع السيد هارون موسى الى الدرجة السادسة ليشغل وظيفة مأمور برق وبريد وهاتف من تاريخ ١٩٥٧/٧/١ .
ب - ترفيع السيد مدوح خير الى الدرجة السادسة ليشغل وظيفة مأمور فني من تاريخ ١٩٥٧/٧/١ .

١٥ - ترفيع السيد حنا كساب الى الدرجة الخامسة اعتباراً من تاريخ ١٩٥٧/٧/١ .

- ١٦ - أ - ترفيع السيد شكري السيد مأمور الاوقاف الى الدرجة السادسة من تاريخ ١٩٥٧/٧/١ .
ب - ترفيع السيد انعام سعيد الخلفاوي الى الدرجة السادسة ليشغل وظيفة مأمور الاراضي الوقفية من تاريخ ١٩٥٧/٧/١ .

١٧ - ترفيع السيد صالح الزريقات الى الدرجة السادسة من تاريخ ١٩٥٧/٧/١ .

- ١٨ - أ - ترفيع المحاسب السيد كمال الشعلان الى الدرجة الرابعة .
ب - ترفيع رئيس ديوان وزارة المالية السيد جميل سحاوي الى الدرجة الخامسة .
ج - ترفيع المحاسب السيد لطفي الصبار الى الدرجة السادسة .
د - ترفيع المحاسب السيد صبيح عبد الهادي الى الدرجة السادسة .
هـ - ترفيع المحاسب السيد احمد يوسف الى الدرجة السادسة .
و - ترفيع المحاسب السيد احمد البعدي الى الدرجة السادسة .
ز - اعتبار هذه الترفيعات من تاريخ ١٩٥٧/٧/١ .

١٩ - ترفيع السيد ديب يحيى الى الدرجة السادسة ليشغل وظيفة مراقب اعمال فنية من تاريخ ١٩٥٧/٧/١ .

٢٠ - تعيين الدكتور تيسير محمد سعيد الايدوني في وظيفة طبيب بيطري من الدرجة الخامسة .

وافق دولة رئيس الوزراء على :-

- ١ - قيام مفتش الزراعة السيد محمد نوران باعمال مدير الحراج بالوكالة اعتباراً من تاريخ ١٩٥٧/٧/٢٤ .
- ٢ - قيام الموظف في وزارة الشؤون الاجتماعية السيد موسى الخليلي باعمال وظيفة مراقب حسابات اعتباراً من تاريخ ١٩٥٧/٨/١ .

هذا من الأصيل

وافق دولة وزير الخارجية :-

١ - تعيين السيد رياض شريف صبري بالدرجة السابعة اعتباراً من ١٩٥٧/٧/١٥

٢ - تعيين السيد توفيق حسين ذياب الشويكي كاتباً من الدرجة العاشرة ..

وافق معالي وزير الدفاع على :-

١ - ترفيع السيد خالد الشهابي الى الدرجة السابعة من تاريخ ١٩٥٧/٧/٢٢

٢ - ترفيع السيد عبد الرحيم السجيمات الى الدرجة الثامنة من تاريخ ١٩٥٧/٧/٢٢

وافق معالي وزير التربية والتعليم على ترفيع الالية اسماؤم الى الدرجة السابعة من ١٩٥٧/٦/١

١ - عز الدين عبد العظيم الخطيب ١٧ - عبدالله الرزة

٢ - عارف سليمان صلاح ١٨ - فايز ابراهيم الفضبان

٣ - محمد عبد الفتاح الحمد المقبل ١٩ - موسى حنا الخوري

٤ - احمد ممتاز موسى علي ٢٠ - نبيلة محمد الظاهر

٥ - غالب محمد احمد عبد الفتاح ٢١ - جورج مقري مصلح

٦ - خليل فريد عطاونه ٢٢ - وجيهة عبد الهادي

٧ - عيسى ابراهيم الناعوري ٢٣ - مريم حنا زايد

٨ - محمد توفيق الوقت ٢٤ - وداد احمد شاهين

٩ - راسم رشيد كمال ٢٥ - طرب كمال

١٠ - عيسى يوسف ٢٦ - حسن احمد حسن

١١ - موسى عبد المجيد سمور ٢٧ - الشيخ محمد حسن محمد

١٢ - عادل احمد خضر ٢٨ - عبدالله الصالح

١٣ - انور الطاهر ٢٩ - فارس حسين

١٤ - مسعود ابراهيم مسعود ٣٠ - محمد الخبيجة مصطفى عيلة

١٥ - عبد الجليل مصطفى ٣١ - برهان المصري

١٦ - جسين سليم بواقي ٣٢ - مري البسطامي

وافق معالي وزير التربية والتعليم على قبول استقالة السيد توفيق محمد قطار من الخدمة ابتداء من ١٩٥٧/٧/١

قرر معالي وزير التربية والتعليم الاستعفاء عن خدمات المعلمين العاليه اسماؤم من التاريخ للقابل لاسم كل منهم :-

١ - السيد ابراهيم خليل الفري اعتباراً من تاريخ ١٩٥٧/٩/١

٢ - السيد يوسف الخطيب من تاريخ ١٩٥٧/٩/١

٣ - السيد توفيق عيسى موسى من ١٩٥٧/٧/١

٤ - السيد عبد القادر الزبيدي من ١٩٥٧/٨/١٦

الاستملاك

صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٢٨٢) تاريخ ١٩٥٧/٧/١٤ المتضمن اعتبار استملاك كامل القطعة رقم (١٠) البالغة مساحتها دونجمن و (٣٠١) متراً مربعاً وما مساحته (١٧٩) متراً مربعاً من القطعة رقم (٨) وما مساحته (٤) دونجات و ٨٧٤ متراً مربعاً من القطعة رقم ١١ وجميعها من حوض ام حليليفه رقم ٧ من اراضي قرية ياجوز وما فيها من مفاور استملاكاً مطلقاً لغايات عسكرية وفق المخطط المنظم لهذه الغاية مشروعا للنفع العام بالمعنى المقصود من قانون الاستملاك لسنة ١٩٥٣ .

صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٢٩٢) تاريخ ١٩٥٧/٧/١٧ المتضمن اعتبار استملاك قطع الاراضي المبنية اوصافها واسماء اصحابها تاليا استملاكاً مطلقاً بغية دمج مواقعها في السمات المقررة لبعض الشوارع العامة في مدينة اربد وفق المخططات المنظمة لهذه الغاية مشروعا للنفع العام بالمعنى المقصود من قانون الاستملاك لسنة ١٩٥٣ .

الاسم	رقم القطعة	رقم الحوض	مساحة القسم للنوى استملاكه متر مربع	دوم
عيسى عبد الهادي احمد	٧٠٩	٨	١٢٤	
رضا بن زعل العمري	١٠٧	١٦	٦١/٧٥	
راضي السعد الجود	٤٢٥	١٦	٢٨٩	
مصطفى بن محمد الشباع	٢٣٤	١١	١٩٠	
مصطفى بن محمد الشباع	٣٨٢	١١	٤٠١	
محمود محمد أبو العيلة	١٦٣	١٦	٨٣/٣٧	
محمود محمد العلي من حاتم	١٥٦	٥	١٨٤	

صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٣٢٥) تاريخ ١٩٥٧/٧/٢٤ المتضمن اعتبار استملاك ما مساحته (٥٠٩) انتارمربعاً من القطعة رقم ٦٩ من ارض السيد عبد صالح سليمان صلاح استملاكاً مطلقاً بغية دمج مواقعها في شارع الزرقاء - المطار وفق المخطط المنظم لهذه الغاية مشروعا للنفع العام بالمعنى المقصود من قانون الاستملاك لسنة ١٩٥٣ .

هكذا من الأصيل

تعليمات العلاوة الاضافية

لضباط وافراد الجيش العربي الاردني

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٥٧/٧/٢١ - شمولاً لبدأ اعطاء العلاوة الاضافية لموظفي الحكومة المدنيين - الموافقة على اعطاء ضباط وافراد الجيش العربي الاردني العلاوات الاضافية بالنسب والشروط التالية اعتباراً من ١٩٥٧/٤/١ :-

١ - تؤدي العلاوات الاضافية بالنسب التالية :-

الضباط	فلس	دينار
١ - من رتبة زعيم الى ملازم اول		
٢ - ملازم ثاني	٥٠٠	٣ شهرية
٣ - مرشح	٥٠٠	٣ -
ب - ضباط الصف		
١ - وكيل	٥٠٠	٣ -
٢ - من رتبة نقيب الى عريف	٢٥٠	٢ -
٣ - جندي اول	٥٠٠	١ -
٤ - جندي		١ -

٢ - لا تشمل هذه العلاوات :-

- الضباط وضباط الصف الذين يخدمون برواتب شهرية مقطوعة .
- الضباط وضباط الصف غير النظاميين المتسبين للحرس الوطني .
- المستخدمين الذين يتقاضون رواتبهم واجورهم من المواد المفتوحة سواء اكانوا عسكريين ام مدنيين .
- لا تدفع العلاوات الاضافية او فروقها للضباط وضباط الصف الذين تركوا الخدمة لاي سبب كان قبل تاريخ هذا القرار .
- تؤدي العلاوات الاضافية من الخصومات المصدرة في موازنات القوات المسلحة وسلاح الجو الملكي الاردني والامن العام .
- لا تدخل العلاوات الاضافية في الراتب الاساسي لمقاصد حساب التقاعد ولا تكون خاضعة لحسمات المعاشات التقاعدية .

قرار اعفاء

قرر مجلس الوزراء بالموافقة على القرار التالي الذي وضعه صاحب الجلالة العالي وزير الاقتصاد الوطني ووزير المالية - الجمارك بشأن اعفاء الآلات والادوات المستوردة لمشروع كهرباء بلدية الطفيلة - عملاً بالصلاحيات المخولة لنا بموجب المادة (٤٤) من قانون الجمارك والمكون لعام ١٩٢٩ - قررنا ان تخفى من الرسوم الجمركية والادوات واللوازم الخاصة لمشروع كهرباء بلدية الطفيلة المستوردة من قبل البلدية الى المخولة

لها عن طريق يوند حام أو خاص شريطة أن تجدد الكمية اللازمة من قبل معالي وزير المالية - الجمارك ، وأن قيد الاعفاء بأية شريطة يقررها .
يقرر هذا القرار نافذ المفعول اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وبعد مصادقة مجلس الوزراء عليه .

١٩٥٧/٧/٢٨

وزير الاقتصاد الوطني

وزير المالية - الجمارك

قرار بتعيين لجان بلديات

قليلية ، طوباس ، سلفيت ، عنتابا

قرر مجلس الوزراء - بالاستناد الى تعليمات الادارة العرفية رقم (٣) لسنة ١٩٥٧ الموافقة على تعيين اللجان التالية لبلديات قليلية ، طوباس ، سلفيت ، عنتابا :

قليلية	طوباس
١ - مدير الناحية رئيساً	١ - مدير الناحية رئيساً
٢ - مصطفى يوسف عناية عضواً	٢ - الحاج سعد الجابر عضواً
٣ - الحاج اسعد نوفل	٣ - ابراهيم الحاج عبد المسلط
٤ - كايد هلال	٤ - سليمان الحاج حسين
٥ - محمد سعيد برهم	٥ - محمد عبد الرحمن
٦ - حسين العيد محمود	٦ - أمين عبد ابو خيزران
٧ - سعيد احمد الحسن	٧ - لطفي عوض العبد
٨ - محمد سعيد يونس	٨ - احمد الحسين الاحمد
٩ - ماهد قاسم نزال	٩ - ماجد يونس الحسن
سلفيت	عنتابا
١ - مدير الناحية رئيساً	١ - فائق طولكرم رئيساً
٢ - عبد الرؤوف عفانة عضواً	٢ - عبد الرحيم جابر عموري عضواً
٣ - ابراهيم عبد الحافظ الناصيف	٣ - عبد الفتاح يوسف زايد
٤ - عمر حسين الحريم	٤ - الشيخ عبدالله خنون
٥ - حاج توفيق المصري	٥ - مازن احمد خضر
٦ - سعيد القزق	٦ - الحاج محمد مصطفى ذواوي
٧ - عبدالله ابو منصور	

تطبيق قانون البلديات
اعلان

يعلن ان السيد احمد معروف احمد صالح قد فقد عضويته من مجلس بلدية البيرة بسبب تغيبه ثلاث جلسات متتالية عن جلسات المجلس البلدي العادية

وزير الداخلية
فلاح المدادحة

هكذا من الأصيل

المحامون

جدول باسماء المحامين الاساتذة الذين دفعوا الرسم السنوي لعام ١٩٥٧/١٩٥٨

الاسم	العنوان	الاسم	العنوان
١ - السيد ابراهيم الشرايري	اربد	٢٧ - جميل ابراهيم حبيبي	القدس
٢ - ابراهيم اورفلي	بيت لحم	٢٨ - جودة شنوان	بيت لحم
٣ - احمد الخليل	عمان	٢٩ - حسن حبيب حوا	القدس
٤ - احمد زكي الاسطة	القدس	٣٠ - حسين ناصر	عمان
٥ - احمد راغب ابو السعود الدجاني	رام الله	٣١ - حنا جورج خوري سكسك	عمان
٦ - احمد عبد القادر	اربد	٣٢ - حنا الصاع	رام الله
٧ - اسعد كمال السعدي	جنين	٣٣ - حنا عطا الله	القدس
٨ - اتعايل هاشم خانكان	المرق	٣٤ - حنا نده	عمان
٩ - انس الخمرة	عمان	٣٥ - حمدي عبد الحميد	نابلس
١٠ - انطون جاسر	القدس	٣٦ - حمدي فريز	عمان
١١ - انطون عطا الله	القدس	٣٧ - خليل القره	نابلس
١٢ - انور الخطيب	القدس	٣٨ - داود ابو السعود الدجاني	عمان
١٣ - انور السعد	اربد	٣٩ - راتب دروزه	عمان
١٤ - انور النشاشيبي	عمان	٤٠ - راشد الحداد	القدس
١٥ - الياس حداد	بيت لحم	٤١ - رشاد مسودي	القدس
١٦ - الياس ناصر	عمان	٤٢ - رشدي الحداد	جرش
١٧ - بزم سماوي	اربد	٤٣ - زهدي حشوة	القدس
١٨ - بشير الخطاب	عمان	٤٤ - سالا العكشة	عمان
١٩ - بشارة غصيب	عمان	٤٥ - سعيد علاء الدين	القدس
٢٠ - بولس ركب	رام الله	٤٦ - سمير جيجي	عمان
٢١ - توفيق قموار	عمان	٤٧ - سليمان الحديدي	عمان
٢٢ - توفيق الناظر	الخليل	٤٨ - سليمان عبد الصالح	القدس
٢٣ - جبرا الاقر	رام الله	٤٩ - شفيق عسل	القدس
٢٤ - جريس الخوري	القدس	٥٠ - شكري سلامة	عمان
٢٥ - جريس الكرادشة	اربد	٥١ - شوكت رشيد الحمارة	عمان
٢٦ - جمال الحسين	عمان	٥٢ - صبحي الابوي	عمان

الاسم	العنوان	الاسم	العنوان
٥٣ - السيد صبحي حجاب	نابلس	٨٤ - فريد حافظ غنام	نابلس
٥٤ - صبحي القطب	عمان	٨٥ - فريد كاظم الحسيني	القدس
٥٥ - صليبا الصناغ	عمان	٨٦ - فلاح المذاحة	عمان
٥٦ - مادل زعير	نابلس	٨٧ - السيد قسطندي الشفري	رام الله
٥٧ - عبد الحفي مراد	عمان	٨٨ - كمال اسماعيل	طولكرم
٥٨ - عبد الرحمن السكسك	عمان	٨٩ - محمد بسيم الخماش	عمان
٥٩ - عبد القادر شبل	اربد	٩٠ - محمد توفيق اليحي	نابلس
٦٠ - عبد القادر حمدي	الزرقاء	٩١ - محمد البرادعي العياشي	عمان
٦١ - عبد الكريم الحديدي	عمان	٩٢ - محمد جمال الخيري	طولكرم
٦٢ - عبد العزيز الشريده	الكوره	٩٣ - محمد حسن البديري	القدس
٦٣ - عبد الغني كامله	القدس	٩٤ - محمد عبد الرحمن خليفة	عمان
٦٤ - عبد المنعم قحجيه	نابلس	٩٥ - محمد توري جعفر	عمان
٦٥ - عزت رشيد	عمان	٩٦ - محمود المطلق	اربد
٦٦ - عزيز سحويل	رام الله	٩٧ - منير عبد الهادي	عمان
٦٧ - عزيز شحادة	رام الله	٩٨ - موسى السيني	عمان
٦٨ - عزيز ابو سالا	رام الله	٩٩ - ميخايل الزريقا	الكرك
٦٩ - عطيه السالم	عمان	١٠٠ - ميخايل المدانات	الكرك
٧٠ - علي شريف الزعبي	عمان	١٠١ - نديم الملاح	عمان
٧١ - علي الهنداوي	عمان	١٠٢ - نزيه كنعان	نابلس
٧٢ - عمر الماني	عمان	١٠٣ - نجيب الشريده	اربد
٧٣ - عمر الوعري	القدس	١٠٤ - نجيب الشعبان	عمان
٧٤ - عواني عبد الهادي	عمان	١٠٥ - نجيب العقلة	اربد
٧٥ - عيسى خليل قندح	رام الله	١٠٦ - نصري نصر	القدس
٧٦ - عيسى مبداد دل	عمان	١٠٧ - نعيم حيدر طوقان	نابلس
٧٧ - فايز سيج العيش	جرش	١٠٨ - هنري كتي	عمان
٧٨ - فايز نزال	نابلس	١٠٩ - واصف العنتاوي	نابلس
٧٩ - فايز تقولا	عمان	١١٠ - وديع سلامه	عمان
٨٠ - فؤاد شحادة	رام الله	١١١ - وافي يونس الحسيني	القدس
٨١ - فؤاد عبد الهادي	عمان	١١٢ - وليد صلاح	نابلس
٨٢ - فؤاد عطا الله	عمان	١١٣ - يعقوب معتر	عمان
٨٣ - فرح اسحق	اربد		

هنا من الأصيل

تطبيق قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٣١) لسنة ١٩٥٥

منطقة تنظيم مدينة القدس

اعلان

بموافقة وزير الداخلية نهائياً على تنفيذ مشروع تنظيم مدن هيكلي معدل لالغاء المنطقة الصناعية المصدقة والواقعة في الجهة الشرقية لسوق الخضار وإعادة تصنيفها منطقة سكن درجة (د) رقم م ل ٤٠/١٤٥-٩/٩٠٠ القدس

بما ان لجنة التنظيم والابنية في لواء القدس قد اجازت موقعا للمشروع المعروف (بمشروع تنظيم مدن ميكيي معدل لانقاذ المنطقة الصناعية المصدقة والواقعة في الجهة الشرقية لوق الحظبار واداعة تصنيفها منطقة سكنى درجة (د) رقم مل/٤٩/١٤٥٠ - ٤٩/٩ - القدس) الواقعة في منطقة تنظيم مدينة القدس ونشر اعلان عرض هذا المشروع في مكتب اللجنة المحلية للابنية وتنظيم المدن في القدس وفي الملحق رقم (١) للمعد (١٣١٨) من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٦ شباط ١٩٥٧، (تاريخ الملحق ١٣ شباط سنة ١٩٥٧) .

الرسمية الصادر بتاريخ ١٦ شباط ١٩٥٧، (تاريخ المجلد ٣٣ شباط سنة ١٩٥٧).
 وبما ان لجنة التنظيم والابنية في لواء القدس قد طلبت الي وضعه موضع التنفيذ بموجب الفقرة (١) من المادة (١٦) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٣١) لسنة ١٩٥٥، وبما ان هذا المشروع والخريطة الملصقة به قد رقت الي واقرنت بموافقي لذلك يعلن للعموم وفقا لاحكام الفقرة (٧) و(٣) من المادة (١٦) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٣١ لسنة ١٩٥٥ فاني اقر المشروع الانف الذكر والخريطة الملصقة به واسم ان يوضع موضع التنفيذ بعد نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية للمملكة الاردنية الهاشمية بخمسة عشر يوما ويعلن للعموم ايضا ان المشروع والخريطة الملصقة به قد عرضت في مكتب اللجنة المحلية لاتفة الذكر بالصيغة الموافقة عليها نهائيا من قبلي، حيث ياحـ جميع ذوي الشأن الاطلاع عليها .

صدر في هذا اليوم الحادي والعشرين من شهر تموز سنة ١٩٥٧

وزير الداخلية
فلاح المداحنة

عبدالله

اعلان

صادر بمقتضى المادة (٧) من نظام تسجيل الاراضي والمياه في مناطق التسوية رقم (١) لسنة ١٩٥٢

الى غنائير وسكان قرية سيالة الحارثية قضاء جنين
ليكن معلوما لديكم بان سجل الاموال غير المنقولة المائد لقرىكم قد فتح في دائرة تسجيل جنين في اليوم الرابع
جسر من شهر تموز لسنة ١٩٥٧
وعليه اطلبكم بهذا الاعلان بانه في حالة عدم قيامكم بتسجيل أية اموال غير منقولة في القرية المذكورة في دائرة

مِلّی حیات

اسم الهاشمي المتدرّب	تاريخ تسجيله	اسم استاذہ - عنوانه
١ - السيد علي محمد عبد القادر عيسى ابو لين	١٩٥٦/ ١٢/ ٧	السيد جودة شهبان — بيت لحم
٢ - السيد جميل ابراهيم زبادين	١٩٥٧/ ٢/ ١٥	السيد سبابا العكشة — عمان
٣ - السيد فلاح محمد سعيد الماضي	١٩٥٧/ ٢/ ٢٥	السيد محمد توفيق اليحيى — نابلس
٤ - السيد خلف عبدالله حدادين	١٩٥٧/ ٣/ ٢٨	السيد شوكت رشيد — عمان

◆◆◆◆◆

أمر دفاع

صادر عن وزارة الاقتصاد الوطني

استناداً الى الصلاحيات المخولة الي بموجب المادة (١٢) من نظام الدفاع رقم (٦) لسنة ١٩٣٩ وبموجب المادة الخامسة منه اقرر منع تصدير زيت الزيتون اعتباراً من ١٤/٧/١٩٥٧ .

وزير الاقتصاد الوطني
خاوصي الخيري

آمر

صادر بمقتضى نظام الدفاع رقم (٥) لسنة ١٩٤٨

عملاً بالصلاحيات المخولة الي بمقتضى المادة (١٠ مكررة) من نظام الدفاع رقم (٥) لسنة ١٩٤٨ ، أمر بمنع دخول أو توزيع جريدة "زارتوك" التي تصدر باللغة الأرمنية أو في المملكة الأردنية الهاشمية ، وأرجو من السلطات المختصة تنفيذ ذلك .


مراقب المطبوعات العام
مكتب الماضي

$$V = \frac{1}{\sqrt{\pi}} \int_{-\infty}^{\infty} V(\omega) e^{i\omega t} d\omega$$

$\frac{d}{dt} \left(\frac{\partial L}{\partial \dot{x}} \right) = \frac{\partial L}{\partial x}$

عبد الباقى محمد

٧٠٠



قرار

اللباس عضواً في اللجنة

13. *Staphylococcus aureus*

.....

100

التسجيل خلال خمس سنوات من التاريخ المبين اعلاه فان رسوم التسوية الواجب استيفاؤها عن تلك الاموال غير المنقولة تحسب مضاعفة عند تسجيلها سندا لاحكام البند الثالث من الفقرة (١) من المادة الثانية من نظام تسجيل الاراضي والمياه رقم (٢) لسنة ١٩٥٢

مأمور تسجيل جنين

====

اعلان

صادر بمقتضى المادة (٧) من نظام تسجيل الاراضي والمياه في مناطق التسوية رقم (١) لسنة ١٩٥٢

الى مخاتير وسكان قرية بركة - قضاء جنين

ليكن معلوما لديكم بان سجل الاموال غير المنقولة العائد لقرتكم قد فتح في دائرة تسجيل جنين في اليوم الرابع عشر من شهر تموز لسنة ١٩٥٢

وعليه ابلغكم بهذا الاعلان بأنه في حالة عدم قيامكم بتسجيل أية اموال غير منقولة في القرية المذكورة في دائرة التسجيل خلال خمس سنوات من التاريخ المبين اعلاه فان رسوم التسوية الواجب استيفاؤها عن تلك الاموال غير المنقولة تحسب مضاعفة عند تسجيلها سندا لاحكام البند الثالث من الفقرة (١) من المادة الثانية من نظام تسجيل الاراضي والمياه رقم (٢) لسنة ١٩٥٢

مأمور تسجيل جنين

====

مذكرة دعوى

صادرة من محكمة حقوق جنين

اسم المدعى عليه وشهرته ومحل إقامته : فواز فوزي مرعي البراهمة من عزه قضاء جنين مجهول محل الإقامة .
يقتضي حضورك لمحكمة حقوق صلح جنين يوم الاربعاء الواقع في ١٩٥٧/٨/١٤ الساعة الثامنة للنظر في الدعوى التي اقامها عليك مدعي عام جنين عن الخزيصة ، فاذا لم تحضر ولم ترسل وكيلًا ينوب عنك تجري محاكمتك غيابيا .

====

مذكرة دعوى

صادرة من محكمة حقوق صلح عمان

اسم المدعى عليه وشهرته ومحل إقامته : عقاب شحوط مجهول الإقامة .
يقتضي حضورك لمحكمة حقوق صلح عمان يوم الخميس الواقع في ١٩٥٨/٨/٨ الساعة ٧:٣٠ صباحا للنظر في الدعوى التي اقامها عليك النائب العام فاذا لم تحضر ولم ترسل وكيلًا عنك تجري محاكمتك غيابيا .

مذكرة دعوى

صادرة من محكمة الحقوق الصلحية بعمان

اسم المدعي عليه وشهرته ومحل إقامته: الجندي المريج لطس ديبوس دويحان مجهول الإقامة .
يقتضي حضورك لمحكمة حقوق صلح عمان يوم الاربعاء الواقع في ١٩٥٧/٨/١٧ الساعة ٨ صباحا للنظر في الدعوى التي اقامها عليك النائب العام ، فاذا لم تحضر ولم ترسل وكيلًا عنك تجري محاكمتك غيابيا

====

مذكرة دعوى

صادرة من محكمة الحقوق الصلحية بعمان

اسم المدعي عليه وشهرته ومحل إقامته: محمد علي التيهض مجهول الإقامة .
يقتضي حضورك لمحكمة حقوق صلح عمان يوم الاربعاء الواقع في ١٩٥٧/٨/١٩ الساعة ٨ صباحا للنظر في الدعوى التي اقامها عليك النائب العام فاذا لم تحضر ولم ترسل وكيلًا عنك تجري محاكمتك غيابيا

====

مذكرة جلب

صادرة من محكمة صلح القدس

الاسم والشهرة ومحل الإقامة : موسى عبد النبي فرعون من العزيرة والان مجهول مكان الإقامة .
تعين يوم الثلاثاء الواقع في ١٩٥٧/٨/٢٠ الساعة ٨ صباحا موعدا لرؤية دعوى المقامة غير المشروعة التي اقامها عليك الحق العام فيقتضي حضورك في الوقت المعين الى محكمة صلح القدس وان لم تحضر تجري عليك الاحكام الخصوصية من قانون اصول المحاكمات الجزائية .

====

مذكرة جلب

صادرة من محكمة صلح القدس

الاسم والشهرة : موسى عبد القادر من القدس والان مجهول الإقامة .
تعين يوم السبت الواقع في ١٩٥٧/٨/٣١ الساعة ٨ صباحا موعدا لرؤية دعوى إنشاءات بدون رخصة التي اقامها عليك الحق العام فيقتضي حضورك في الوقت المعين الى محكمة صلح القدس وان لم تحضر تجري عليك الاحكام الخصوصية من قانون اصول المحاكمات الجزائية .

هكذا من الأصيل